

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الرابعة والسبعون

الجلسة ٨٥٤٦

الأربعاء، ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	الشيخ الصباح	(الكويت)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	بوليانسكي
	ألمانيا	السيد شولتز
	إندونيسيا	السيد دجاني
	بلجيكا	السيد بيكستين دو بيتسويريفا
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بيرو	السيد ميسا - كوادرا
	الجمهورية الدومينيكية	السيد سينغر ويزينغر
	جنوب أفريقيا	السيد ماتجيبلا
	الصين	السيد ما جاوشو
	غينيا الاستوائية	السيدة ميلي كوليفا
	فرنسا	السيد دولاتر
	كوت ديفوار	السيد أدوم
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ألين
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كوهين

جدول الأعمال

صون السلم والأمن الدوليين

منع نشوب النزاعات والوساطة

رسالة مؤرخه ٣١ أيار/مايو ٢٠١٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للكويت
لدى الأمم المتحدة (S/2019/456)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1917204 (A)



مانويل سانتوس كالديرون. أرحب بهم في القاعة اليوم وأشكرهم على مساهمتهم بحكمتهم الشخصية في دعم المناقشة.

إن منع نشوب النزاعات والوساطة من أهم الأدوات المتاحة لنا للحد من المعاناة الإنسانية. وعندما نتصرف مبكرا وباتحاد، يمكننا أن ننجح في الحيلولة دون تصعيد الأزمات، وإنقاذ الأرواح، والحد من المعاناة، والوفاء بالولاية الأساسية للأمم المتحدة، على النحو المبين في ديباجة الميثاق. نحن نعمل مع أطراف النزاع والشركاء الآخرين في المناطق والبلدان في جميع أنحاء العالم لتعزيز هذه الأهداف.

توجد بعض البوادر المشجعة، بما في ذلك عمليات نقل ناجحة للسلطة على نحو دستوري في مالي ومدغشقر. كذلك فإن التقارب بين إثيوبيا وإريتريا والاتفاق الذي أعيد تفعيله بشأن تسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان قد ولدا شعورا بالأمل المتجدد. وبعد عقود، حُسمت مسألة الاسم في جنوب شرق أوروبا بتوقيع اتفاق بين أثينا وسكوبيه، مما مكن من اعتراف دولي باسم جمهورية مقدونيا الشمالية.

نواجه تحديات خطيرة لجهودنا في أماكن أخرى، ولكننا نواصل الدفع على جميع المسارات. وكان اتفاق ستوكهولم الذي توصل إليه طرفا النزاع في اليمن خطوة هامة يجب أن يتحول الآن إلى تسوية تفاوضية. ويعمل مبعوثي الخاص على نطاق واسع مع الطرفين لدعم تنفيذ اتفاق الحديدة ومنع العودة إلى النزاع المفتوح بوصفها شرطا أساسيا للتمكين من المفاوضات السياسية بعد ذلك.

أما في جمهورية أفريقيا الوسطى، فتساعد الأمم المتحدة الأطراف على تنفيذ الاتفاق السياسي الذي توسط فيه الاتحاد الأفريقي من أجل إحلال السلام وتحقيق المصالحة، وتقوم بعمليات قوية لضمان التزام الجماعات المسلحة بالاتفاق وتيسير اتفاقات السلام المحلية. وفي بوركينا فاسو، نعمل مع طائفة واسعة من أصحاب المصلحة الوطنيين، بما في ذلك المجتمع

أُفتتحت الجلسة الساعة ١٠/٥٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

صون السلم والأمن الدوليين

منع نشوب النزاعات والوساطة

رسالة مؤرخه ٣١ أيار/مايو ٢٠١٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للكويت لدى الأمم المتحدة (S/2019/456)

الرئيس: وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين التاليتين إلى المشاركة في هذه الجلسة وهما: فخامة السيدة ماري روبنسون ومعالي السيد بان كي - مون.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن استرعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2019/456، التي تتضمن رسالة مؤرخه ٣١ أيار/مايو ٢٠١٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للكويت لدى الأمم المتحدة، يحيل فيها ورقه مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

أود أن أرحب ترحيبا حارا بالأمين العام، معالي السيد أنطونيو غوتيريش، وأعطيه الكلمة.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): أشكر الكويت ومعالي

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية فيها على منحي هذه الفرصة لتقديم إحاطة إعلامية للمجلس.

أرحب بالممثلين عن مجلس الحكماء، الأمين العام السابق، بان كي - مون والرئيسة السابقة لإيرلندا، ماري روبنسون. أرى أيضا أمامي الرئيس السابق لكولومبيا، فخامة السيد خوان

ولا يوجد حل عسكري للنزاع. وفي غياب حل سياسي شامل، يستند إلى القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، ويعالج الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار، لن تعرف سورية الاستقرار أو السلام أبداً. ويعمل مبعوثي الخاص إلى سورية على بناء الثقة مع جميع الأطراف، ليثبت أنه من الممكن بناء مستقبل يأخذ في الاعتبار الاحتياجات والتطلعات المشروعة لجميع السوريين، وإنشاء لجنة دستورية متوازنة وذات مصداقية تفسح المجال أمام عملية سياسية بقيادة سورية تيسرها الأمم المتحدة.

ويحدد الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة للأطراف مجموعة واسعة من الأدوات كي تستخدمها من أجل منع نشوب النزاعات وحلها. وتشمل تلك الأدوات ما يلي:

”التفاوض والتحقيق والوساطة والمصالحة والتحكيم والتسوية القضائية، أو أن تلجأ إلى الوكالات أو الترتيبات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها اختيارها“

وأحث الحكومات على الاستفادة الكاملة من هذه الأدوات والمجلس على استخدام سلطته لدعوة الأطراف إلى استعمالها.

وترمي المساعي الحميدة التي أبدلها ومبعوثي إلى مساعدة الأطراف على تسوية الخلافات بالطرق السلمية. وقد قدم أعضاء مجلسي الاستشاري الرفيع المستوى المعني بالوساطة لي ولمثلي قدرًا من التوجيه الحصيف بشأن مختلف العمليات السياسية. وما فتئ مستشارو الوساطة لدينا في إطار الفريق الاحتياطي يقدمون الدعم للعمليات التي تمت من أفغانستان إلى جنوب السودان، ومن بابوا غينيا الجديدة إلى سورية. وقد قمنا أيضا بتعميق شراكاتنا الاستراتيجية والتنفيذية مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، مع التركيز بوجه خاص على أفريقيا. ومن جمهورية أفريقيا الوسطى إلى جنوب السودان، وجمهورية

المدني والجماعات النسائية، لتعزيز الهياكل الأساسية المحلية من أجل إحلال السلام كجزء من عملية التصدي للعنف الطائفي المتصاعد والإرهاب.

على الرغم من هذه الجهود، يواجه السلام عقبات هائلة. وتعني الانقسامات في المجتمع الدولي أن الحروب لا تزال مستعرة بسبب ممارسة الجهات الفاعلة الخارجية للعنف أو حتى تأجيجها. والمدنيون هم الذين يدفعون الثمن.

إن تجزؤ الجماعات المسلحة غير التابعة للدول والمليشيات يسبب المزيد من الفوضى. وهناك انبعاث للشعبوية والسياسات التي تسهم في الاستياء والتهميش والتطرف، حتى في المجتمعات التي لا تعيش حالة حرب. وهناك محاولات في بعض البلدان لتقويض حقوق الإنسان والتقدم الذي أحرز على مدى العقود الأخيرة بشأن المسائل الجنسانية وتلك المتعلقة بالإدماج. والحيز متاح للمجتمع المدني أخذ في التقلص.

وقد وافى ممثلي الخاص في ليبيا المجلس بمعلومات مفصلة عن الخسائر الفادحة في الأرواح البشرية الناجمة عن الاشتباكات المسلحة والقتال الدائر في ذلك البلد وانعدام الدافع الأخلاقي لإنهاء الحرب. وهو يعمل من أجل التوصل إلى وقف لإطلاق النار والعودة إلى طاولة المفاوضات.

إن استمرار الأزمة في فنزويلا والآثار الإنسانية المترتبة عليها تشكل مصدر قلق بالغ. وإنني أؤيد الجهود الدولية الجارية من أجل التوصل إلى حل سلمي عن طريق التفاوض بين الجهات الفاعلة السياسية الفنزويلية الرئيسية، وما فتئت أتابع عن كثب عملية الترويج. ومساعي الحميدة تظل رهن الإشارة لدعم مفاوضات جادة، عند الاقتضاء، من جانب الأطراف.

وفي سورية، نواجه احتمال استمرار دورات الاستقرار والعنف والمعاناة. ولا يمكننا أن نحقق سلاماً مستداماً إذا ما واصلت أطراف مختلفة القيام بعمليات عسكرية في البلد.

عمليات الوساطة وبناء السلام. وكانت الندوة الدولية الأولى بشأن مشاركة الشباب في عمليات السلام، التي عُقدت في وقت سابق من هذا العام، خطوة هامة إلى الأمام. وتمثل الجهات الفاعلة المستقلة والمنظمات غير الحكومية، بما في ذلك مجلس الحكماء الممثلون هنا اليوم، عنصراً مكماً حاسماً لجهودنا.

إن التكاليف البشرية والمالية المترتبة عن النزاعات باهظة وأخذت في الازدياد. فقد بلغ التشريد القسري أعلى المستويات منذ الحرب العالمية الثانية وعاد الجوع إلى الظهور بعد سنوات من التراجع. ولا يسعنا أن نحدّ من الطاقة والموارد التي استثمارها في منع نشوب النزاعات والوساطة.

ولكن، دعونا لا نخدع أنفسنا. فلن يتحقق منع نشوب النزاعات ولن تنجح الوساطة من دون جهود سياسية أوسع نطاقاً. وأحث أعضاء المجلس وجميع الدول الأعضاء على السعي إلى تحقيق مزيد من الوحدة بغية كفالة أن تكون جهود منع نشوب النزاعات والوساطة فعالة قدر الإمكان. إنه السبيل الوحيد للوفاء بمسؤولياتنا تجاه الشعوب التي نخدمها.

الرئيس: أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة روبنسن.

السيدة روبنسن (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أحاطب المجلس اليوم في هذه الجلسة الهامة بشأن منع نشوب النزاعات والوساطة - وهما مسألتان تصبان في صميم مهمة مجلس الأمن والنظام المتعدد الأطراف الأوسع نطاقاً القائم على القواعد.

وأحاطبكم اليوم بصفتي رئيسة مجلس الحكماء، وهي مجموعة مستقلة تضم قادة عالميين أنشأها نيلسون مانديلا، وتعمل من أجل السلام والعدالة وحقوق الإنسان. ويشرفني أيضاً أن أكون هنا إلى جانب شخص غني عن التعريف لمن هم في هذه القاعة: معالي السيد بان كي - مون، الأمين العام السابق، الذي يتولى اليوم مهام أحد نواب رئيسة مجلس الحكماء، جنبا

الكونغو الديمقراطية، ومدغشقر، عززت زيادة التفاعل مع الاتحاد الأفريقي الثقة وأتاحت لنا دعم مُنج مشترك وحلول ممكنة.

ويعمل مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا على حل المسائل العابرة للحدود، وتنفيذ استراتيجيتنا العالمية لمكافحة الإرهاب. وتبذل عملياتنا لحفظ السلام وبعثاتنا السياسية الخاصة جهوداً حيوية في مجال منع نشوب النزاعات وحلها. وفي بعض الحالات، فإن احتمال وضع نظم جزاءات ذات أهداف محددة تحديداً جيداً أو تطبيقها، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، يمكن أن يساعد على دفع الأطراف نحو تحقيق السلام.

إن التنمية المستدامة غاية في حد ذاتها، لكنها أيضاً إحدى أجمع الأدوات التي نمتلكها لمنع نشوب النزاعات. وتمثل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ برنامج عملنا لإيجاد مجتمعات مستقرة وقادرة على الصمود، ولمعالجة الأسباب الجذرية للعنف بشتى أنواعه. وهذا يعني التركيز بقوة على استيعاب الجميع، مع التشديد بوجه خاص على تعميم مراعاة حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين على نطاق عملنا في مجال منع نشوب النزاعات والوساطة.

فالتقدم المحرز على صعيد مشاركة المرأة في عمليات السلام الرسمية لا يزال دون المستوى المطلوب. وسنواصل استخدام استراتيجيات مبتكرة للنهوض بمشاركة المرأة، استناداً إلى الجهود السابقة، بما في ذلك المجلس الاستشاري للمرأة السورية والفريق الاستشاري التقني للمرأة اليمنية. وتعتبر شبكات الوسيطات الإقليمية مثل شبكة النساء الأفريقيات لمنع نشوب النزاعات والوساطة التابعة للاتحاد الأفريقي تطوراً هاماً. وإن مجلسي الاستشاري الرفيع المستوى المعني بالوساطة رهن الإشارة لدعم الجهود التي تبذلها تلك الشبكات.

إن زهاء ٦٠٠ مليون من الشباب الذين يعيشون في دول هشة ومتضررة من النزاعات يسهمون على نحو حيوي في

إلى جنب مع غراسا ماشيل. ويسرني أيضاً أن ينضم إلينا الرئيس خوان مانويل سانتوس كالديرون.

وباسم جميع أعضاء مجلس الحكماء، أود أن أتوجه بخالص الشكر إلى معالي الشيخ صباح خالد الحمد الصباح، نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية دولة الكويت، على دعوتنا إلى مخاطبة المجلس في إطار رئاسة الكويت.

أذكر عندما كنت أشغل منصب المبعوثة الخاصة للأمين العام إلى منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤، كم كان من القيم أن يكون مجلس الأمن الذي نقدم إليه تقاريرنا متحداً. وأعلم أن الرئيس سانتوس يقدر كذلك دعم مجلس الأمن للعمل الذي اضطلع به بشأن تحقيق السلام في كولومبيا. ويود مجلس الحكماء أن يبحث جميع أعضاء مجلس الأمن اليوم على تناول الموضوعات قيد المناقشة بنفس روح الحوار الشامل للجميع والرغبة في العمل من أجل التوصل إلى حل وسط وتوافق في الآراء من أجل السلام. ونعلم أن العالم يشوبه مزيد من الانقسام والفرقة في الوقت الراهن، لكن المجلس يتحمل مسؤولية فريدة بموجب ميثاق الأمم المتحدة، ونشجع الأعضاء العشرة المنتخبين على الاضطلاع بأدوارهم على أكمل وجه ممكن.

وعندما أنشأ نيلسون مانديلا مجلس الحكماء في عام ٢٠٠٧، كلفنا بولاية محددة مفادها: "دعم الشجاعة حيثما ثمة خوف، وتعزيز الاتفاق حيثما يوجد نزاع، وبعث الأمل حيث يوجد اليأس." وأعتقد أنه دليل على بصيرة مانديلا، ولكنه دليل أيضاً على واقع عالمنا القائم الذي إذ لا تزال كلماته في عام ٢٠١٩ ملحة بنفس القدر الذي كانت عليه عندما نطق بها من على المنصة في جوهانسبرغ قبل اثني عشر عاماً - ولا سيما عندما نفكر في منع نشوب النزاعات والوساطة.

ولكن في كثير من الأحيان على مر العقود، لم يف المجلس، ولا سيما أعضاؤه الخمسة الدائمون بمسؤولياتهم، وفضلوا اتباع السياسة الواقعية أو حيل السلطة القصيرة الأجل بدلا من الوفاء بالتزامات الرسمية الواردة في ميثاق الأمم المتحدة. وأبلغ الأمثلة على ذلك تكرار استخدام بعض الأعضاء الدائمين حق النقض اعتراضاً على مشاريع القرارات الرامية إلى منع الفظائع الجماعية، بما في ذلك استخدام الأسلحة الكيميائية ضد المدنيين. وبعبارات سلفي المباشر بصفته رئيساً لمجلس الحكماء، الراحل كوفي عنان الذي نفتقده بشدة، "لا يمكن استعمال حق النقض وشل العمليات وإيجاد حالة من الجمود دون اقتراح سبيل للمضي قدماً".

وأود أن أركز على ثلاثة مجالات محددة - بغية اقتراح سبل إيجابية للمضي قدماً في مداواتنا اليوم - نعتقد نحن، مجلس الحكماء، أنه يمكن للمجلس أن يضطلع بدور استباقي وإيجابي فيها بشأن النزاعات.

الأول هو أهمية المنع. فالجميع هنا في هذه القاعة يدرك أن المنع يشكل حتى الآن أكثر الطرق فعالية للتعامل مع النزاعات. ولكن ينبغي ألا ينظر إلى ذلك بشكل محدود من حيث كفاءة الأمن والاستقرار على الفور أو بشكل مشوه لتبرير صفقات مع قادة عديمي الضمير يتشدقون بالكلام عن السلام والوساطة كوسيلة للاحتفاظ بالسلطة من دون اتخاذ الخطوات اللازمة على الإطلاق لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع والانقسام.

وكذلك فإن الحكومة الشاملة للجميع والالتزام بالعدالة وحقوق الإنسان أمور بالغة الأهمية. فكثيراً ما ترسخ انتهاكات

إلى جنب مع غراسا ماشيل. ويسرني أيضاً أن ينضم إلينا الرئيس خوان مانويل سانتوس كالديرون.

وباسم جميع أعضاء مجلس الحكماء، أود أن أتوجه بخالص الشكر إلى معالي الشيخ صباح خالد الحمد الصباح، نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية دولة الكويت، على دعوتنا إلى مخاطبة المجلس في إطار رئاسة الكويت.

أذكر عندما كنت أشغل منصب المبعوثة الخاصة للأمين العام إلى منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤، كم كان من القيم أن يكون مجلس الأمن الذي نقدم إليه تقاريرنا متحداً. وأعلم أن الرئيس سانتوس يقدر كذلك دعم مجلس الأمن للعمل الذي اضطلع به بشأن تحقيق السلام في كولومبيا. ويود مجلس الحكماء أن يبحث جميع أعضاء مجلس الأمن اليوم على تناول الموضوعات قيد المناقشة بنفس روح الحوار الشامل للجميع والرغبة في العمل من أجل التوصل إلى حل وسط وتوافق في الآراء من أجل السلام. ونعلم أن العالم يشوبه مزيد من الانقسام والفرقة في الوقت الراهن، لكن المجلس يتحمل مسؤولية فريدة بموجب ميثاق الأمم المتحدة، ونشجع الأعضاء العشرة المنتخبين على الاضطلاع بأدوارهم على أكمل وجه ممكن.

وعندما أنشأ نيلسون مانديلا مجلس الحكماء في عام ٢٠٠٧، كلفنا بولاية محددة مفادها: "دعم الشجاعة حيثما ثمة خوف، وتعزيز الاتفاق حيثما يوجد نزاع، وبعث الأمل حيث يوجد اليأس." وأعتقد أنه دليل على بصيرة مانديلا، ولكنه دليل أيضاً على واقع عالمنا القائم الذي إذ لا تزال كلماته في عام ٢٠١٩ ملحة بنفس القدر الذي كانت عليه عندما نطق بها من على المنصة في جوهانسبرغ قبل اثني عشر عاماً - ولا سيما عندما نفكر في منع نشوب النزاعات والوساطة.

فالخوف والنزاع واليأس أمور بادية تماماً، من شوارع الخرطوم إلى بلدات هراري؛ ومن مستشفيات إدلب التي نسفتها القنابل

والثالث هو أثر التكنولوجيا. فيتعين أن يكون أثر التكنولوجيا، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي والتشغيل الآلي، أحد الجوانب الأخرى لنظرة أكثر شمولاً وأطول أجلاً لأسباب النزاعات وكيفية منع نشوبها. ونحن، كمجلس حكماء، لا ندعي أننا جزء من طليعة النقاش هنا، ولكنني أود مرة أخرى أن أذكر بحكمة معبرة من كوفي عنان: "إن المرء لن يكون على الإطلاق صغيراً على تولى القيادة ولا كبيراً على التعلم." فنحن بحاجة إلى الإصغاء والتعلم من الشباب - المترعرع على الرقمية الذي يتقن عالم التكنولوجيا الجديد الرائع ولكنه كذلك يخاطر بدفع ثمن التقدم إذ تصبح الوظائف ومسارات الحياة المهنية التي كانت مأمونة في السابق أمور متقدمة.

والبطالة بين الشباب مرتفعة بشكل خاص في الشرق الأوسط وأفريقيا وكانت دافعا للقلق الاجتماعية في العديد من البلدان. وبالمثل، استخدمت وسائل التواصل الاجتماعي، على الرغم من أنها تشكل أداة قوية للربط بين الناس في جميع أنحاء العالم، كأداة لتمكين التطرف العنيف ولنشر المعلومات المضللة، مما ساهم في العنف والاضطرابات الاجتماعية. وثمة حاجة ملحة، بالإضافة إلى ذلك، إلى وضع معايير وقواعد عالمية حول منع نشوب نزاعات الفضاء الإلكتروني. فلا توجد، في الوقت الراهن، آلية دولية لتنظيم التهديدات السيبرانية، ويمكن للجهات الفاعلة من الدول ومن غير الدول على السواء أن تضطلع بذلك بدرجة كبيرة من الإفلات من العقاب. نحتاج، كحد أدنى، إلى وضع عملية تصبح بموجبها الدول والحكومات أكثر شفافية بشأن قدراتها السيبرانية وآلياتها المعنية بالردع. ويجب على المجتمع الدولي ألا ينتظر حتى تحدث مأساة كبيرة لوضع تلك القواعد. ونعتقد أن مجلس الأمن في وضع فريد يمكنه من قيادة الجهود الرامية إلى إيجاد توافق تدريجي وشامل للجميع في الآراء.

أشكركم مرة أخرى، السيد الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي لإثارة هذه المسائل مع المجلس اليوم. ويسعدني الآن

القيم الأساسية لحقوق الإنسان أو عدم احترامها والإجراءات غير الديمقراطية وغير الخاضعة للمساءلة من قبل القادة الذين طال بهم الأمد في سدة الحكم لتصبح أزمات أكبر. كما إنني ظلت أشعر لوقت طويل بأنه لم يتم إيلاء الاهتمام الكافي بدور المرأة وصوتها في الميدان من حيث منع نشوب النزاعات. وقد أظهر المجلس قيادة بشأن تلك المسألة في السنوات الماضية، ولا سيما من خلال اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وينبغي له الآن مضاعفة جهوده الجماعية لضمان انعكاس وجهات نظر المرأة وخبراتها في السياسات العامة لحفظ السلام ومنع نشوب النزاعات. وأكرر تأكيد الأمين العام القوي اليوم على المشاركة الكاملة للمرأة. وعلى العموم، كثيراً جداً ما أغفل المجتمع الدولي إيلاء الاهتمام الكافي لتلك المسائل جميعها، وقد دفع مواطنو البلدان والمناطق المنكوبة بالنزاعات ثمناً باهظاً للغاية لذلك الإهمال.

والثاني هو تغير المناخ. فبالإضافة إلى الأسلحة النووية، لا يوجد تهديد وجودي لكوكبنا أكثر من تغير المناخ. وقد أظهرت الأمم المتحدة قيادة جديدة بالثناء بشأن هذه المسألة، بالتوصل إلى اتفاق باريس بشأن تغير المناخ في عام ٢٠١٥ والتأكيد على أن المناخ عنصر لا يتجزأ من عناصر أهداف التنمية المستدامة. ويسر الحكماء أن يروا أن مسألة تغير المناخ لا تزال تشغل مجلس الأمن. ونرى أنه إذا ما اعتمد المجلس نهجاً أكثر شمولاً إزاء منع نشوب النزاعات، بما في ذلك تغير المناخ، فإن هذا سيجعله أكثر فعالية ويدعم ولاية أجزاء أخرى من منظومة الأمم المتحدة على حد سواء. ونؤيد إنشاء جهة تنسيق مؤسسية في شكل ممثل خاص للأمين العام لتجميع الخبرات المتعلقة بتغير المناخ من جميع أنحاء الأمم المتحدة ومن خارجها، من أجل مساعدة المجلس على تقييم تأثيرات تغير المناخ المتنوعة والمعقدة على النزاعات.

أن أفسح المجال لزميلي، معالي السيد بان كي - مون، الذي سيتوسع أكثر بشأن أولوياتنا وشواغلنا.

الرئيس: أشكر معالي السيدة روبنسون على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن لمعالي السيد بان كي مون.

السيد بان (تكلم بالإنكليزية): لأبدأ بتديد كلمات زميلتي رئيسة مجلس الحكماء، السيدة ماري روبنسون، وبشكركم، السيد الرئيس، على إتاحة الفرصة لي لمخاطبة هذا الجمع.

إنني أكن أقصى احترام، بوصفي أميناً عاماً سابقاً، لمؤسسة مجلس الأمن وللمبادئ والقيم التي صمم للنهوض بها. فعندما يتمكن المجلس من التعاون والتكلم بصوت قوي موحد، يمكن لقراراته أن تحدث أثراً حاسماً. وذلك الصوت القوي الموحد مطلوب في هذا الوقت الراهن أكثر من أي وقت مضى، إذ ينمو الإغراء الخادع للشعبوية والانعزالية في جميع القارات، من أمريكا الشمالية والجنوبية إلى أفريقيا وآسيا وأوروبا.

وربما من المفهوم، في مواجهة التحديات المعقدة والمتعددة الأوجه والخطيرة بشكل كبير - من الانتشار النووي إلى تغير المناخ والتغير الجذري في نماذجنا الاقتصادية والاجتماعية - أن العديد من الناس من شتى مناحي الحياة اليومية يشعرون بالإرهاق ويلتمسون العزاء في الخطاب المبسط من العصر الذهبي الغابر عندما كان لديهم شعور بالسيطرة على مصائرهم الفردية والوطنية.

غير أن ما يشكل عملاً غير مسؤول للغاية، هو أن يعمد السياسيون - خاصة، وليس حصراً، في المجتمعات الديمقراطية - إلى التواطؤ مع هذه الأوهام أو تعمد تأجيلها لتحقيق أهدافهم الخاصة المتمثلة في ضمان السلطة والحفاظ عليها، مع الإدراك التام لأنه ليس بمقدور بلد بمفرده، مهما كانت قوته، مواجهة تلك التحديات العالمية لوحده. ولذلك أعتقد أن من الضروري قطعاً للسلم والأمن العالميين أن تفهم الدول الأعضاء

في الأمم المتحدة، وبخاصة تلك التي تتشرف بعضوية مجلس الأمن، مسؤولياتها وأن تفني بها بموجب ميثاق الأمم المتحدة وأن تعمل في خدمة البشرية جمعاء بدلاً عن المجالات الضيقة للمصالح الوطنية أو الأيديولوجية أو الطائفية.

ويتعين على المجلس أن يكون جريئاً ويؤكد صوته الجماعي لمواجهة التحديات المشتركة، بينما يستجيب لكلمات سلفي اللامع كأمين عام، داغ همرشولد:

”عندما يتجنب الجميع ركوب المخاطر، فإننا نصنع عالماً يندم فيه الأمن تماماً. وعندما يتجنب الجميع المخاطر، فإن الفاجعة ستؤدي إلى هلاكنا. وفي ظل الشجاعة المظلم وحده يمكن إبطال التعويذة.“

لقد قصد من المجلس دائماً أن يكون بمثابة منتدى للمشاركة الجماعية في المصالح الأوسع للسلام والأمن، وكذلك فرصة للدول الأعضاء لعكس وجهات نظر عواصمها بشأن المسألة قيد المناقشة.

وفي رأي مجلس الحكماء المتواضع، واستناداً إلى تجربتنا الجماعية الكبيرة في العمل مع النظام الدولي وفي إطاره، يمكن تحسين أساليب عمل المجلس لتشجيع أعضاء المجلس على الاتفاق على موقف مشترك جامع للتصدي للنزاعات في مراحلها الأولى. وينبغي للمجلس أن يستكشف سبلاً أكثر فعالية وكفاءة ويؤكد صوته الجماعي من خلال بيانات حسنة التوقيت وقوية. وسواء كان هذا بيانا رئاسياً أو صحفياً، فهو يحتاج إلى رأي توافقي. ولكن هذا أمر غير واقعي وغير منطقي عندما لا يتطلب قرار ملزم لمجلس الأمن سوى تسعة أصوات إيجابية فقط، دون استخدام حق النقض. إنه بحاجة إلى أن يتحدث باسم كل الأمم المتحدة وإليها، لا أن يُقيد بالخطط والأولويات الخاصة في العواصم الوطنية للدول الأعضاء.

وينبغي تعزيز دور المنظمات الإقليمية في منع نشوب النزاعات وحلها، لا في منطقة الشرق الأوسط فحسب، بل في جميع أنحاء العالم قاطبة. وزيادة التنسيق بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية سيكون مفيدا أيضا.

ثالثا، التهديد النووي. إن مخاطر النزاع النووي هي أعلى مما كانت عليه في العقود الماضية. وكما قالت السيدة ماري روبنسون عن حق، فإن الأسلحة النووية وتغير المناخ يشكلان اثنين من أخطر التهديدات الوجودية للحياة على الأرض كما نعرفها. وفيما يتعلق بعدم الانتشار النووي، يواجه المجتمع الدولي اثنين من التحديات الخطيرة، هما برامج التطوير النووي الإيرانية والحاجة إلى تأمين نزع السلاح النووي الكامل لكوريا الشمالية.

فيما يتعلق بالمسألة النووية الإيرانية، يساورني بالغ القلق إزاء قرار الولايات المتحدة بالانسحاب من خطة العمل الشاملة المشتركة، لأنه لا يضعف الاستقرار الإقليمي في الشرق الأوسط فحسب، بل يرسل إشارة خاطئة أيضا إلى المفاوضات الجارية بشأن مسائل الملف النووي لكوريا الشمالية. ومن المؤسف أن المفاوضات بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية قد وصلت إلى طريق مسدود منذ فشل قمة هانوي في شباط/فبراير الماضي. إنني أؤيد جهود حكومة الولايات المتحدة لتحقيق نزع السلاح النووي الكامل لكوريا الشمالية. وفي هذا السياق، ينبغي لنا أن نتمسك بتدابير الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن على كوريا الشمالية وأن نلتزم بها بإخلاص. وآمل مخلصا أن تنفذ جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تدابير الجزاءات بإخلاص.

ومن ناحية أخرى، وفقا لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي، قد يصل النقص الفعلي في الأغذية في كوريا الشمالية إلى حوالي ١,٥ مليون طن. ولأن كوريا الشمالية عانت من نقص مزمن في الأغذية خلال العقدين الماضيين، يبدو أن الحالة تزداد سوءا، دون دعم من المجتمع الدولي. وفي ضوء ذلك، أعلنت حكومة جمهورية كوريا

واستنادا إلى ملاحظات الرئيسة روبنسون، أود أن أسلط الضوء على ثلاث مجالات أخرى أرى أن المجلس يمكن أن يظهر في إطارها قيادة فعالة لدعم عمل الأمين العام وتحسين الظروف العامة للسلم وتسوية النزاعات.

أولا، أهمية الوقاية؛ إن تأكيد الأمين العام على إعطاء الأولوية للوقاية أمر طيب للغاية، ويجب على الدول الأعضاء أن تضمن دعم وتمويل عمل الأمم المتحدة بشكل سليم من أجل الوقاية وبناء السلم. وينبغي لأعضاء المجلس بذل المزيد من الجهد لدعم الأمين العام في استخدام مساعيه الحميدة للمساعدة في منع نشوب النزاعات والحد من التهديد. وينبغي أن يدرك أعضاء المجلس أيضا أن عمل المجلس بشأن السلم والأمن الدوليين يتقوض عندما يُجرب أعضاؤه مهمة مبعوثي الأمم المتحدة للسلم وعمليات السلم. والتكلفة البشرية لهذه المكائد مؤلمة للغاية، حيث تبرز ليبيا واليمن كمثلين قائمين.

ثانيا، أنتقل إلى المؤسسات الإقليمية. فالمؤسسات الإقليمية المتعددة الأطراف القوية ضرورية لصون السلم والأمن، كمنتدى للحوار وآليات للتعاون الاقتصادي والسياسي بين الدول. وثمة أمثلة إيجابية لذلك، منها التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وعلى النقيض من ذلك، فإن غياب الحوار بين الدول أو المنتدى الشاملة للحوار في الشرق الأوسط هو أحد أسباب استمرار النزاع وتكراره هناك.

وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأشيد بمضيفنا، دولة الكويت، على التزامها المستمر بالقيم التي قام عليها تاريخيا مجلس التعاون الخليجي ودعمها. وأحث جميع الأعضاء الآخرين في مجلس التعاون الخليجي على العمل بنفس الروح لإعادة تلك الهيئة إلى دورها الحيوي كضامن للاستقرار الإقليمي، الذي يحكمه الاحترام المتبادل للسيادة الوطنية والفهم المشترك للتحديات المشتركة.

سأدلي الآن ببيان بصفتي نائب رئيس مجلس الوزراء وزير خارجية دولة الكويت.

في البداية، أتقدم بالشكر إلى معالي الأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، على إحاطته الإعلامية القيمة، وأؤكد له أن دولة الكويت تدعمه بشكل كامل في جهوده الهادفة لتحسين آليات الأمم المتحدة وتعزيز فعاليتها للحد من المخاطر والتهديدات التي تواجه عالمنا اليوم. ونؤيد بصفة خاصة دعوته إلى تحقيق طفرة في الجهود الدبلوماسية وتعزيز تدابير منع نشوب النزاعات والوساطة ضمن إصلاحاته لركيزتي السلم والأمن لتكونا أكثر اتساقاً وشمولاً.

كما لا يفوتني تقديم الشكر إلى مجموعة الحكماء على تواجدهم معنا اليوم، فلن نجد أجدر منهم للاستفادة من حكمتهم وخبرتهم المكتسبة عبر عقود من الزمن من خلال عملهم الدؤوب في مواقع صنع القرار المختلفة بهدف تحسين حياة الملايين من البشر في شتى بقاع العالم. فبينهم مناصرة لحقوق المرأة وحقوق الإنسان ورئيسة سابقة لبلادها، وأمين عام سابق للأمم المتحدة نجح في وضع أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، وقائد استطاع أن يصنع السلام وينهي خمسين عاماً من النزاع في بلاده وحاز على جائزة نوبل للسلام. أرحب بكم جميعاً، معالي السيدة ماري روبنسون، ومعالي السيد بان كي - مون، ومعالي السيد خوان مانويل سانتوس. وأتقدم بالشكر للسيدة روبنسون والسيد بان كي - مون على إحاطتيهما القيمتين والنيرتين حول موضوع مناقشتنا اليوم.

يجدر بنا أن نستهل اجتماعنا لهذا اليوم حول منع نشوب النزاعات والوساطة، في إطار البند "صون السلم والأمن الدوليين" باقتباس من الفقرة الأولى من المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة، والتي حددت مقاصد الأمم المتحدة على النحو التالي:

أحماً ستساهم بمبلغ ٨ ملايين دولار لوكالات الأمم المتحدة لمساعدة كوريا الشمالية على معالجة الوضع الإنساني الحالي. ويحدوني أمل صادق في أن تستأنف المفاوضات المتوقفة حالياً بين الأطراف المعنية في أقرب وقت ممكن.

ولكن إلى جانب هاتين المسألتين الإقليميتين، هناك أيضاً خطر حقيقي للغاية من أن كامل هيكل تحديد الأسلحة وعدم الانتشار النووي الذي تأسس خلال عقود من المواجهة بين القوى العظمى قد ينهار من خلال مزيج من الإهمال والصلف والتحليل غير السليم للتهديدات. وهذه المسألة تقع في صميم عمل مجلس الأمن. فأعضاؤه الدائمون جميعهم دول حائزة للأسلحة النووية، وبالتالي فهي تتحمل مسؤولية ثقيلة وفريدة عن تطوير عمليات فعالة لعدم الانتشار ونزع السلاح.

ومع ذلك، فإن عدم إحراز الأعضاء الدائمين الخمسة تقدماً بشأن التزامهم بنزع السلاح بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية يهدد بتقويض تلك المعاهدة، التي كانت آلية متعددة الأطراف فعالة للغاية لمنع الانتشار. ومن مصلحة الأعضاء الدائمين الخمسة أن يتصرفوا بجدية فيما يتعلق بنزع السلاح إذا كانوا يرغبون في الحفاظ على الالتزام الدولي شبه العالمي بمنع الانتشار النووي، وخاصة في الفترة التي تسبق مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار في العام القادم. إن عواقب الفشل لا تحتمل التفكير.

ويحدوني الأمل في أن نكون، نحن الحكماء، قد أبرزنا في إسهاماتنا الفرص المتاحة لإحراز تقدم، وكذلك التحديات التي يتعين التغلب عليها. ونتطلع الآن إلى مناقشة تفاعلية محفزة مع أعضاء المجلس، وأعرب عن امتناني مرة أخرى لشرف المشاركة في هذه المناقشة.

الرئيس: أشكر معالي السيد بان كي - مون على إحاطته الإعلامية.

أو الموقف من شأنه أن يعرض للخطر حفظ السلم والأمن الدوليين“.

وفي فصله الثامن شجع على الحل السلمي للنزاعات المحلية عبر الترتيبات مع المنظمات الإقليمية، وذلك لما تمتلكه هذه المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية من معرفة وقرب جغرافي لهذه النزاعات المحلية. وفي هذا الصدد، لا بد أن أشيد بالتعاون الهامه الذي يجمع مجلس الأمن مع الاتحاد الأفريقي في معالجة عدد من قضايا القارة الأفريقية. وسعياً منا لأن يكون هناك نموذج مماثل للتعاون ما بين مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي، ستعقد دولة الكويت جلسة يوم غد حول التعاون ما بين مجلس الأمن وجامعة الدول العربية. ونؤمن بأن عقدها يأتي في وقت محوري نظراً لما تشهده عدد من دولنا العربية من اضطرابات وعدم استقرار.

لا بد أن نتطرق إلى الدور المهم للأمين العام في موضوع مناقشنا، وفقاً للمادة ٩٩ من الميثاق، وهي بمثابة أداة تعطي الأمين العام دوراً وحقاً أصيلاً، مثلما تلقي على عاتقه مسؤولية في منع نشوب النزاعات من خلال مساعيه الحميدة أو من خلال ممثليه ومبعوثيه الخاصين في مختلف مناطق النزاع. وترجمة للأولوية التي يوليها الأمين العام لمسألة الوساطة، قام مشكوراً بإنشاء مجلس استشاري رفيع المستوى معني بالوساطة والدبلوماسية الوقائية كأداة لمنع نشوب النزاعات، ويتعين علينا جميعاً دعمه لأنه بدو شك سيوفر علينا كثيراً من الجهد والأحزان والآلام، ناهيك عن الموارد، بما فيها الموارد المالية، حيث يتم إنفاق المليارات سنوياً على احتواء الأزمات عبر بعثات حفظ السلام أو معالجة آثار وتداعيات تلك الأزمات، بما فيها الآثار الإنسانية.

إن التحديات التي تواجه الكثير من جهود الوساطة هي تحديات محلية وإقليمية ودولية، وأحياناً جميعها في آن واحد، مما يتطلب أن تكون جهود الوساطة، ذات طابع شامل، وأن

”حفظ السلم والأمن الدولي، وتحقيقاً لهذه الغاية: تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم وإزالتها، وتقمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الإخلال بالسلم، وتذرع بالوسائل السلمية، وفقاً لمبادئ العدل والقانون الدولي، لحل المنازعات الدولية التي قد تؤدي إلى الإخلال بالسلم أو لتسويتها“.

إن دعوة دولة الكويت لعقد هذه الجلسة اليوم تتيح لنا الفرصة لتقييم دور مجلس الأمن في منع نشوب النزاعات والوساطة، والنظر في كيفية تعزيز هذا الدور من قبل المجلس بغرض معالجة الأزمات الأمنية والسياسية والإنسانية في مراحلها الأولية قبل أن تتعدى وتتفاقم إلى أن تصبح تهديداً للسلم والأمن الدوليين.

إن الوتيرة المتصاعدة للأزمات التي تعصف بعالمنا في هذه السنوات الأخيرة، باتت أكثر تعقيداً وتشابكاً مما كانت عليه في السابق. والأمر المؤكد أنه كان بالإمكان معالجة بعضها ومنع تفاقمها من الأساس لو تم استخدام الوسائل المتاحة للمجلس بشكل فعال. إننا نجد في ميثاق الأمم المتحدة العديد من الأدوات التي تشجع على حل النزاعات عبر الطرق السلمية، وتحديد الفصل السادس من الميثاق الذي وضع الخطوات لحل أي خلاف بين أطراف متنازعة عبر ”التفاوض والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية أو باللجوء إلى الوكالات والمنظمات الإقليمية وغير ذلك من الوسائل السلمية التي تختارها“.

كما أكد الميثاق في فصله السادس على أهمية اضطلاع مجلس الأمن بدور وقائي حيث أعطى المجلس الأحقية في دعوة أطراف النزاع إلى تسوية ما بينهم عبر الطرق المذكورة للتو و”التحقيق في أي نزاع أو موقف قد يؤدي إلى احتكاك دولي أو قد يثير نزاعاً، لكي يقرر ما إذا كان استمرار هذا النزاع

وبعد استعراض هذه الأدوات الوقائية أمام أعضاء مجلس الأمن، لا بد لي من أن أتساءل: كم من أزمة كان بإمكان مجلس الأمن أن يتفادها أو يمنع حدوثها أو تفاقمها لو تم استغلال الأدوات المتاحة له في ميثاق الأمم المتحدة وتفعيل الدبلوماسية الوقائية كما ينبغي؟ وهو ما يدفعني إلى السؤال الأصعب، وهو كمن من خسائر في أرواح البشر كان بالإمكان إنقاذها وكمن من الموارد كان بالإمكان تجنب هدرها لو وضعنا الحسابات السياسية والمصالح الضيقة على جنب، ووضعنا نصب أعيننا مسؤوليتنا إزاء صون السلم والأمن الدوليين وفعلنا تلك الأدوات الوقائية؟ إن نجاح استخدام الأدوات المتاحة للمجلس سيبقى رهينة وحدة وتوافق أعضاء مجلس الأمن. إن نجاح استخدام الأدوات المتاحة للمجلس سيبقى رهينة وحدة وتوافق أعضاء مجلس الأمن، فلقد شهدنا في نزاعات عديدة تعذر الوصول إلى حل لهذه الأزمات نتيجة الفجوة الكبيرة في المواقف بين أعضاء المجلس واستخدام حق النقض. ولعل أبرز قضيتين عانتنا من انقسام المجلس واستخدام حق النقض هما القضية الفلسطينية والأزمة السورية.

إن وحدة مجلس الأمن، خاصة فيما بين أعضائه الخمسة الدائمين، أمرٌ هامٌ لكي يتمكن المجلس من أداء مهامه واتخاذ القرارات بشكل فعال وحاسم. إن مواجهة التحديات السياسية والأمنية والإنسانية التي تعصف بعالمنا اليوم تتطلب منا جميعاً العمل معاً في إطار تعددية الأطراف. فالتحديات الدولية تحتاج إلى حلول دولية.

تشكل الدبلوماسية الوقائية ركيزة أساسية في السياسة الخارجية الكويتية، كدولة صغيرة وأصغر دولة عضو حالياً في مجلس الأمن من حيث مساحة الأرض، حيث أننا نؤمن بأن الحوار هو أفضل وسيلة لحل النزاعات، محتكمين بذلك لقواعد القانون الدولي ومبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة. كما نؤمن بأن التحديات التنموية والاقتصادية والاجتماعية تُعدّ

تتعاطى مع الأسباب الجذرية للنزاعات بجوانبها المختلفة، السياسية والأمنية والتنموية والاقتصادية والاجتماعية والمعيشية والحكم الرشيد، وتلك المتعلقة بضمان احترام حقوق الإنسان وغيرها من الأسباب. ولذلك، فإن جهود الوساطة بحاجة إلى تفاعل سريع لضمان عدم تفاقم الخلاف، وفي ذات الوقت تفهم وجهات النظر المختلفة، والعمل بهدوء أحياناً خلف الكواليس وكسب ثقة جميع الأطراف المتنازعة بتبني نهج صادق وحيادي وصريح، خال من الأجندات الخاصة، وذلك لضمان تحقيق حل شامل ومستدام للنزاع. وهنا لا بد لي من أن أشيد بالأمين العام ومبعوثيه وممثليه الخاصين وأفرقتهم لما يقومون به من جهود لتسوية النزاعات حول العالم في كثير من الأحيان بعيداً عن وسائل الإعلام.

إن الخبرات المتراكمة والدروس المستفادة كفيلاً بتمكين مجلس الأمن لاتخاذ تدابير وخطوات مبتكرة تساهم في صون السلم والأمن الدوليين. فليس هناك ما يمنع أن يكون له مبادرات وتدابير مبتكرة في مجال منع نشوب النزاعات والوساطة كذلك. لقد حددنا في الورقة المفاهيمية التي عممت على أعضاء المجلس (S/2019/456، المرفق) بعض هذه التدابير التي يمكن أن تدعم جهود الوساطة ومنع نشوب النزاعات، ومنها إيفاء وفد مصرّ من أعضاء مجلس الأمن للقيام بجهود الوساطة ما بين الأطراف المتنازعة، وهي ممارسة سبق أن قام بها المجلس في الماضي. كما يمكن أن تكون الزيارات الميدانية التي يقوم بها المجلس إلى مناطق النزاع ذات صلة بالوقاية والوساطة، فضلاً عن إمكانية استغلال المجلس وبشكل أفضل، نوعية وأطر الاجتماعات المختلفة والمتاحة له لمناقشة القضايا التي تهدد السلم والأمن الدوليين. ولدى المجلس أيضاً أدوات تقليدية مثل عمليات حفظ السلام والعقوبات على الأفراد والكيانات، وبالإمكان استخدامها بشكل أكثر فعالية لغرض الدبلوماسية الوقائية.

الأزمات. وأقصد بصفة خاصة تعزيز قدرات الوساطة لدى الأمم المتحدة، على سبيل المثال من خلال إنشاء المجلس الاستشاري الرفيع المستوى المعني بالوساطة. وأشار أيضاً إلى أن أعضاء الفريق الاحتياطي لكبار مستشاري الوساطة يجري نشرهم بشكل متزايد في الميدان، في بعض الأحيان في مهلة قصيرة جداً. إن الأنشطة التي يضطلعون بها، في كثير من الأحيان دون إثارة الانتباه، تحمل قيمة هائلة. وأود أيضاً أن أسلط الضوء على العمل الذي لا غنى عنه الذي أجراه مكتب السيد أداما دينغ، المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية.

ويمكننا أن نرى أن الزخم الجديد الذي حث عليه الأمين العام قد بدأ يؤتي ثماره. فعلى سبيل المثال، عملت الوساطة في مدغشقر في العام الماضي، التي اضطلع بها السيد عبد الله باثيلي، المستشار الخاص للأمين العام المعني بمدغشقر، بالتنسيق الوثيق مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، على جعل تفادي الأزمة السياسية التي يمكن أن تكون لها عواقب مأساوية أمراً ممكناً. وفي هذه الحالة، ضمن الالتزام الثابت للأمم المتحدة أن تتكلم جميع الجهات الفاعلة الدولية بصوت واحد، الأمر الذي كان حاسماً. وكانت الانتخابات ناجحة وساعدت على تعزيز الديمقراطية الملغاشية بعد الاضطرابات التي هزت الحياة السياسية في البلد على مدى السنوات العشر الماضية.

وسأعطي مثلاً ثانياً. في مطلع هذه السنة، يَسَّرت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي التفاوض، في جمهورية أفريقيا الوسطى، على الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة، بفضل الالتزام القوي والمنسق تنسيقاً ممتازاً من جانب السيد جون - بيير لاكروا والسيد إسماعيل شرقي. وبالإضافة إلى ذلك، أدت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى دوراً قيماً في عملية التفاوض، وهي تواصل القيام بدور رئيسي في دعم تنفيذ الاتفاق في السياق الصعب الذي نعرفه جميعاً. وفي هذا الصدد، أود أن أرحب بصورة أعم بإسهام

أسباباً جذرية لكثير من النزاعات في العالم، ولذلك تنتهج دولة الكويت دبلوماسية إنسانية وتنموية تهدف إلى تحسين الأوضاع المعيشية لملايين من الناس حول العالم، والمساهمة في تحقيق الاستقرار للمجتمعات والدول. وأؤكد لكم جميعاً بأن دولة الكويت ستبقى كما عهدتموها - داعمةً للسلام بوصفها عضواً غير دائم في مجلس الأمن، أو حتى من خارج مجلس الأمن، عبر دبلوماسيتها المرتكزة على التدابير الوقائية ومنع نشوب النزاعات وتسويتها بالطرق السلمية.

أستأنف مهامني الآن بصفتي رئيساً للمجلس.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يودون الإدلاء ببيانات.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أولاً أن أعرب عن تقديري وامتناني لتكلمينا، وهم جميعاً صانعو سلام استثنائيون ودؤوبون. إن الإحاطات الإعلامية التي قدمها كل من الأمين العام أنطونيو غوتيريش، والسيد بان كي - مون، والسيدة ماري روبنسن ملهمة لنا جميعاً على وجه الخصوص لأنها تجسد التزامهم المثالي. وإذ بقيت لي أيام قليلة قبل أن أعاد نيو يورك لأضطلع بمسؤوليات جديدة في باريس، يشرفني عظيم الشرف أن أتطرق، في حضورهم، إلى إحدى المسائل الرئيسية التي حشدتنا جميعاً خلال السنوات الخمس التي كان لي شرف قضائها في هذا الدور. والسؤال هو: كيف يمكن للأمم المتحدة تحسين منع نشوب النزاعات؟ وأود أن أشكر بجملة الرئاسة الكويتية على عقد هذه الجلسة بشأن هذا الموضوع الهام، وأرحب بحضور وزير الشؤون الخارجية الكويتي.

وأود أن أبدأ بالإشادة بالأمين العام لإعطائه أولوية قصوى لمنع نشوب النزاعات. وتؤيد فرنسا تأييداً تاماً رؤيته التي تنص على أننا بحاجة إلى بذل المزيد من الجهد لاستباق النزاعات. ونرحب بإصلاحات الأمين العام، التي ينبغي أن تمكن منظومة الأمم المتحدة برمتها من تحقيق مزيد من الفعالية في منع اندلاع

إلى وقف لإطلاق النار في كامل التراب الوطني وإلى حل سياسي يؤدي الجهود التي يبذلها السيد غير بيدرسن، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية. كما يحظى السيد مارتن غريفيث، المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، بدعمنا الكامل، مع التركيز الخاص على عمله المتعلق بتنفيذ اتفاقات الهدنة، من بين أمور أخرى. وأود أيضاً أن أكرر دعمنا للسيد غسان سلامة، الممثل الخاص للأمين العام إلى ليبيا، بغية التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في طرابلس، قبل استئناف المناقشات بين الطرفين.

كما أن الحاجة كبيرة جداً في أفريقيا. وسأقدم بعض الأمثلة الموجزة. إن الحالة في السودان مقلقة للغاية. ونشعر بالفزع إزاء القمع الوحشي للمتظاهرين السلميين، الذي سيقدم مرتكبوه إلى العدالة، وندعو إلى استئناف الحوار بين المجلس العسكري المؤقت والمعارضة. ونرحب بالموقف الواضح والثابت للاتحاد الأفريقي ونأمل أن تتمكن الأمم المتحدة من تقديم الدعم الكامل للجهود الوساطة التي يبذلها الاتحاد الأفريقي.

وفي ضوء الأولوية القصوى التي نوليها للحالة في منطقة الساحل، نرى أيضاً أن بوركينا فاسو يجب أن تحظى الآن بمزيد من الاهتمام في ضوء التحديات التي تواجه ذلك البلد حالياً. وتؤيد فرنسا العملية التي بدأها الأمين العام لتعديل وجود الأمم المتحدة في الميدان. ويحدونا الأمل في أن تكون استجابة الأمم المتحدة طموحة وأن تتناسب مع توقعات سلطات بوركينا فاسو في مجالي المساعدة الإنسانية والتنمية، وكذلك في تدريب قوات الأمن واحترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وتقديم الدعم من أجل مكافحة الإرهاب.

وفيما يتعلق بالكاميرون، يساورنا بالغ القلق إزاء تدهور الحالة في الشمال الغربي والجنوب الغربي من البلد. ويجب علينا جميعاً أن نتكلم بصوت واحد لتشجيع سلطات الكاميرون على

الممثلين الخاصين للأمين العام الذين يقدمون الدعم للعمليات السياسية في مالي وجنوب السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وفي الشرق الأوسط. إن أولئك المسؤولين عن بعثات حفظ السلام، بالإضافة إلى ذلك، يؤدون دوراً حيوياً في تعزيز السلام. وعلاوة على ذلك، يسهم تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في تحسين فعالية الدبلوماسية الوقائية. ففي بوركينا فاسو في عام ٢٠١٥ وغامبيا في عام ٢٠١٦، كان التنسيق والعمل الموحد للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أمراً بالغ الأهمية لتحقيق النجاح. وكما أتاحت لي الفرصة لأقول في مناسبات عديدة في هذه القاعة، فإن هذه الشراكة ذات أهمية استراتيجية لنا، ولذلك فنحن عازمون على تقديم دعمنا الكامل لها. إن التعبئة المتعلقة بالوساطة ومنع نشوب النزاعات يجب أن تظل أقوى من أي وقت مضى، لأن الاحتياجات الحالية كبيرة للغاية.

وأنتقل إلى الشرق الأوسط، حيث يسلط تفاقم التوترات الخطيرة في الأسابيع الأخيرة في الخليج الضوء على الحاجة إلى نزع فتيل أي خطر للتصعيد من خلال الهيكلية التدريجية لحوار إقليمي. وتميل الجهود التي تبذلها فرنسا إلى تحقيق هذه الغاية. ويجب أن يتصدى الحوار الإقليمي لجميع الشواغل المشروعة التي تهدد السلام والأمن في المنطقة وخارجها. والحوار ضروري أيضاً للنهوض بتنفيذ الحلول السياسية للنزاعات في المنطقة، تحت رعاية الأمم المتحدة، والتي يجب على المجلس أن يقدم دعمه الإجماعي لها. وأود التشديد على الدور الأساسي الذي تؤديه بلدان المنطقة ويجب أن تؤديه في منع نشوب النزاعات. وأثني بصفة خاصة على مبادرات الكويت لبناء الجسور في المنطقة وتعزيز الحوار.

بعد سنوات من النزاع الدموي في سورية، وعشية الكارثة الإنسانية الجديدة مع استمرار هجوم النظام وحلفائه على إدلب، هناك حاجة ملحة لتنفيذ معاً القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) للتوصل

لدى مجلس الأمن، ومنظومة الأمم المتحدة بأسرها على نطاق أوسع، نظرة شاملة لجميع المخاطر التي يشكلها أثر تغير المناخ على الأمن الدولي. وفي هذا الصدد، نوصي بأن يعد الأمين العام تقارير تتضمن تقييما لهذه المخاطر بشكل منتظم، فضلا عن تقديم توصيات باتخاذ إجراءات ملموسة للتصدي للنزاعات المتصلة بالأحداث المناخية ومنع نشوبها.

السيد كوهين (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة الهامة بشأن الوساطة والتسوية السلمية للنزاعات.

إننا نقدر قيادة الأمين العام غوتيريش في النهوض بعمل الأمم المتحدة في مجال الوساطة ومنع نشوب النزاعات، بما في ذلك إنشاء المجلس الاستشاري الرفيع المستوى المعني بالوساطة. ونرحب بمشاركة المجلس الاستشاري في حل النزاعات ومنع نشوبها. كما أود أن أشكر رئيسة مجلس الحكماء ونائبها، ماري روبنسون وبان كي - مون، على ملاحظتهما اليوم وعلى العمل الحيوي الذي يقومون به في قيادة الوساطة وتسوية النزاعات.

يوما بعد يوم، يشهد المجلس وقوع خسائر بشرية نتيجة للنزاعات، من مالي إلى ميانمار، ومن سورية إلى الصومال. وفي هذا العام، تقدر الأمم المتحدة أن النزاعات والكوارث قد أثرت على أكثر من ١٣٠ مليون شخص في ٤٢ بلدا. والرجال والنساء والأطفال المتضررون بحاجة ماسة إلى المساعدة - مساعدتنا.

وكثيرا ما يناقش مجلس الأمن كيفية استخدام هذه الهيئة لحل الأزمات. ونتيجة لتلك المناقشات، أنشأنا آليات لرصد حقوق الإنسان وفرضنا جزاءات وأنشأنا بعثات لحفظ السلام. غير أننا قلما نستكشف الوساطة بوصفها أداة لحل النزاعات، أو طريقة يمكننا بها تحسين منع نشوب النزاعات من الأساس مما يؤدي بالتالي إلى إنقاذ الأرواح، على نحو ما ذكر الأمين العام والوزير الصباح.

إطلاق حوار سياسي شامل للجميع واتخاذ تدابير لتحقيق انفراج وتعميق اللامركزية.

أخيرا، أود أن أتكلم بإيجاز عن التحديات والقضايا العديدة في مجالي الدبلوماسية الوقائية والوساطة في السنوات المقبلة.

يتمثل التحدي الأول في المشاركة المحدية للمرأة في عمليات الوساطة. فنحن قطعنا بحاجة إلى المزيد من الوسيطات. وفي هذا الصدد، أرحب بمساهمة "شبكة النساء الأفريقيات لمنع نشوب النزاعات والوساطة"، مما يمكن من نشر وسيطات في الميدان. كما يجب إشراك المرأة بشكل كامل في جميع مراحل عمليات الوساطة وعلى جميع المستويات. ونحن نعلم أن اتفاقات السلام التي يتم التوصل إليها في ظل المشاركة المحدية للمرأة تكون أقوى وأكثر استدامة. ويجب أن تتضمن تلك الاتفاقات أحكاما بشأن حقوق المرأة والطفل. ونعول على المبادئ التوجيهية التي وضعها مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، فرجينيا غامبا دي بوتغيتز، لنتمكن من تعلم جميع الدروس المستفادة من عمليات الوساطة السابقة بشأن هذه المسألة.

ويتمثل التحدي الثاني في بناء السلام بعد انتهاء النزاع. إذ ينبغي أن نقدم مزيدا من الدعم إلى البلدان والمجتمعات الخارجة من النزاع من خلال الاستثمار في المصالحة والعدالة الانتقالية وإعادة الإعمار بغية الحيلولة دون انتكاسها إلى الأزمات. وصندوق بناء السلام أداة أساسية في هذا الصدد، وكما يعلم أعضاء المجلس، فإن فرنسا تدعمه دعما تاما. وبالمثل، من الضروري مواصلة التركيز على الآليات التي تكشف عن مؤشرات إنذار مبكر على احتمال حدوث تدهور، وتسجيل مؤشرات محددة من أجل المساعدة على منع الانتكاس.

أما التحدي الثالث فهو أثر تغير المناخ على الأمن الدولي. وهذه المسألة يجب أن تصبح عنصرا رئيسيا في خطة منع نشوب النزاعات. وفرنسا مقتنعة تماما بهذه النقطة. ويجب أن يكون

جهود الوساطة المحلية وتنسيق الدعم لإجراء مفاوضات سياسية رفيعة المستوى بين الحكومة السنغالية والحركة الانفصالية. وساعدنا في تهيئة الظروف التي أدت إلى إجراء مفاوضات رفيعة المستوى من خلال تقديم تمويل ودعم سياسي محدد الأهداف. وهناك نزاعات لم تُحل مدرجة حاليا على جدول أعمال المجلس ويمكن أن تستفيد من تعزيز أنشطة الوساطة. وفي مثال على ذلك، فإن التحسينات التي أذن بها مجلس الأمن لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، عملية حفظ السلام في أبيي، مُعظلة بسبب عدم إحراز تقدم في الوساطة بين جنوب السودان والسودان.

وينبغي لنا جميعا السعي إلى تعزيز قدرات المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، نظرا لما تتمتع به من ميزة نسبية في ضمان المشاركة المحلية. وقد دعا الأمين العام إلى زيادة التقارب والتعاون في المجلس كوسيلة لدعم الوساطة، ونحن نتفق معه تماما.

ونتفق على أن تلك الأدوات الحيوية والتي غالبا ما لا تُقدر حق قدرها يمكن أن يكون لها أثر تحويلي في النزاعات. ونحث الأمم المتحدة على قيادة جهود الوساطة في إطار معايير الميزانية الحالية. فهذه الجهود يمكن أن توفر بلايين الدولارات التي سُتتفق على التخفيف من حدة النزاعات، وأكرر أن الأهم من ذلك هو أنها يمكن أن تنقذ الأرواح عن طريق منع نشوب النزاعات أو إنحائها.

وتتف الولايات المتحدة على أهبة الاستعداد لمواصلة الحوار بشأن القيام بالمزيد من أجل تقديم دعم فعال لجهود تسوية النزاعات والوساطة التي تبذلها الأمم المتحدة.

السيد ما جاوشو (الصين) (تكلم بالصينية): تعرب الصين عن خالص تقديرها لمبادرة الكويت بعقد هذه الجلسة. كما أود أن أشكر الأمين العام غوتيريش على إحاطته الإعلامية. وأتوجه

تساهم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بمبلغ ٦,٧ بليون دولار في هذا العام من أجل حفظ السلام، وستدفع الولايات المتحدة ربع ذلك المبلغ. إلا أن تحسين الوقاية والوساطة من شأنه المساعدة في الحيلولة دون نشر بعثات باهظة التكلفة لحفظ السلام، والمساعدة في توفير استراتيجية خروج لعمليات حفظ السلام القائمة.

والولايات المتحدة ذات باع طويل في قيادة جهود الوساطة التي حققت إنجازات كبيرة في بعض من أصعب النزاعات، مثل اتفاق الجمعة الحزينة في أيرلندا الشمالية واتفاق دايتون للسلام الذي أنهى الحرب في البوسنة والهرسك. وفي كلتا الحالتين، جمعت الولايات المتحدة بين الأشخاص المناسبين وقامت بدور الميسر الذي يحظى بالثقة لإبرام الاتفاقين.

والوساطة تحقق أكبر نجاح عندما يشارك الجمع المناسب من أصحاب المصلحة بحضور وسيط يحظى بالثقة. وفي ضوء ذلك، فإن المشاركة الهادفة للمرأة تزيد من احتمال نجاح المفاوضات والمصالحة والعمليات الانتقالية. وإجمالا، يجب أن تبذل الأمانة العامة ومجلس الأمن جهودا أكبر لضمان تمكين المرأة من الاضطلاع بدور أساسي في عمليات السلام بوصفها مفاوضة ووسيط، على نحو ما ذكرت الرئيسة روبنسون والأمين العام وسفير فرنسا.

وإشراك المرأة في حل النزاعات لا يؤدي إلى تسريع العملية فحسب، بل ويبرز المسائل الأهم بالنسبة للمجتمعات ككل، مما يجعل الاتفاقات أكثر استدامة. ووفقا للمعهد الدولي للسلام، فإن عمليات السلام التي تشارك فيها النساء بصورة مجدية تزيد احتمالات استمرارها لما لا يقل عن ١٥ عاما بنسبة ٣٥ في المائة.

ومن المهم أيضا دعم جهود الوساطة المحلية والإقليمية، مما يؤدي إلى نقل السلطة إلى العاملين في الميدان. وأود أن أقدم السنغال كمثال، حيث عملت الولايات المتحدة على تعزيز

يجب أن تتقيد جهود منع نشوب النزاعات بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. ويجب على كل البلدان الالتزام بالقواعد الأساسية التي تنظم العلاقات الدولية، مثل احترام السيادة والسلامة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وعدم الاعتداء والتسوية السلمية للمنازعات. ومن الضروري أن نحتزم احتراماً كاملاً إرادة البلدان المعنية وأن نواصل الاضطلاع بمنع نشوب النزاعات في إطار قيادتها وملكيته وتقديم المساعدة البناءة لها للمضي قدماً في عملياتها السياسية وتحقيق المصالحة الوطنية.

إن منع نشوب النزاعات يجب أن يشدد على دور الوساطة. فالوساطة هي إحدى الأدوات اللازمة للتسوية السلمية للمنازعات وسبيل هام للأمم المتحدة لتتطلع بمنع نشوب النزاعات. ومن الضروري وضع وتنفيذ برامج عمل للوساطة بطريقة محددة الأهداف، والاستفادة الكاملة من التأثير الفريد للأمين العام وخبرة الأمانة العامة المهنية وتنفيذ الوساطة على نحو فعال للمنازعات من خلال الممثلين والمبعوثين الخاصين للأمين العام. ومن الضروري أيضاً تعزيز قدرات المبعوثين الوطنيين في التوسط في النزاعات والمنازعات.

ويحتاج منع نشوب النزاعات للتنسيق الوثيق بغية إيجاد أوجه التآزر. وينبغي للأمم المتحدة، بوصفها المنظمة الحكومية الدولية الأكثر عالمية وتمثيلاً ومصداقية، الاضطلاع بدور حاسم الأهمية في منع نشوب النزاعات. وكل الإدارات التابعة للأمانة العامة يجب أن تتقيد بولايتها وأن تعمل في إطار التعاون. والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية، تتمتع بمزايا فريدة في معالجة المسائل في مناطقها ويجب مواصلة دعمها في ممارسة دورها الذي لا بديل عنه في منع نشوب النزاعات الإقليمية.

إن الصين، باعتبارها بلداً بيني السلام العالمي ويدافع عنه، تلتزم تماماً بتعزيز السلام والاستقرار الدوليين والدفع باتجاه إنشاء

بشكر خاص إلى فخامة السيدة ماري روبنسون ومعالي السيد بان كي - مون على حضورهما في المجلس وتبادل وجهات نظرهما بشأن القضايا العالمية. لقد كان بياناهما ملهمين.

قبل شهرين تقريباً، اجتمع الرئيس شي جين بينغ مع السيدة روبنسون والسيد بان كي - مون ومع أعضاء آخرين في مجلس الحكماء في بيجين. وأجرى الرئيس شي جين بينغ تبادلاً متعمقاً للآراء معهم بشأن القضايا الدولية. وخلال تلك الاجتماعات، كرر الرئيس شي جين بينغ التأكيد على دعم الصين الراسخ لتعددية الأطراف، وأعرب عن تقدير الصين للجهود التي يبذلها أعضاء مجلس الحكماء في تيسير التوصل إلى حلول قائمة على الحوار للنزاعات.

إن منع نشوب النزاعات يتعلق في المقام الأول بالوقاية. ومفهوم الوقاية ضارب بجذوره في الفلسفة الصينية التقليدية. فثمة أمثال صينية قديمة، مثل "كن مستعداً لوقت الشدة" و "تحسب للبلاء قبل وقوعه"، تسلط جميعها الضوء على أهمية الوقاية. وتدعم الصين الأمم المتحدة في تعزيز منع نشوب النزاعات. ونؤيد مبادرات الأمين العام للإصلاح في مجال السلام والأمن، بما في ذلك زيادة التزام الأمم المتحدة وإسهامها في منع نشوب النزاعات.

ويجب أن يركز منع نشوب النزاعات على معالجة الأسباب الجذرية. فالنزاعات تميل لأن تنشب بسبب مجموعة متنوعة من الأسباب الجذرية، مثل الفقر المدقع والتنمية غير المتوازنة والافتقار إلى الموارد والنزاعات العرقية والقبلية. ومن بين هذه الأسباب، تكتسي مسألة التنمية أهمية بالغة.

ينبغي للبلدان أن تجعل التنمية أولويتها المطلقة وتتواصل تشجيع تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ من أجل تعزيز قدرات البلدان النامية على دعم التنمية المحلية والحد من الفقر أو القضاء عليه على الصعيد العالمي، وذلك لإرساء الأسس لمنع نشوب النزاعات.

لقد تكلم السيد بان كي - مون عن أهمية منع نشوب النزاعات وعن معالجة المسائل قبل أن تخرج عن نطاق السيطرة. وأعلم أن بعض أعضاء مجلس الأمن يساورهم القلق إزاء أي توسع في جدول أعمال المجلس. وإن لم نجد سبلا لمنع نشوب النزاعات على نحو فعال في البلدان غير المدرجة بعد على جدول أعمالنا والتي يساورنا قلقا بشأنها، قد نسهم حينها في احتمال إدراجها في جدول أعمال المجلس. لذلك يتعين علينا إيجاد طريقة لحل هذه المعضلة بشكل جماعي. وفي حين أن مفهوم منع نشوب النزاعات قد يؤدي إلى استجابات متباينة من أعضاء مجلس الأمن، أعتقد أن مسألة أهمية الوساطة توحدنا جميعا ويمكننا جميعا أن نجد توافقا في الآراء حيالها. وأعتقد في الواقع أن البيان الذي أدلى به ممثل الصين أكد هذه النقطة تحديدا.

أود أيضا أن أحيي العمل الدؤوب الذي يضطلع به المبعوثون والممثلون الخاصون للأمين العام، الذين يقفون على الجبهات الأمامية للمفاوضات المعقدة في حالات مثل ليبيا واليمن. واتفق مرة أخرى مع السيد بان كي - مون في التأكيد على أهمية دعم الوسطاء حينما تكون المهمة صعبة. وفي البيان الصحفي الذي صدر مؤخرا بشأن اليمن، كرر مجلس الأمن، ضمن نقاط أخرى، إعرابه عن دعمه المطلق للممثل الخاص للأمين العام. ومن الضروري أن نقف وراء من نرسلهم إلى مناطق التوتر وندعمهم حتى حينما تشتد صعوبة الأمور.

كما أود أن أحيي، أسوة بالزميلين الفرنسي والصيني، الدور الذي تضطلع به المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. فهي في وضع جيد للاضطلاع بأدوار الوساطة، كما فعل الاتحاد الأفريقي أثناء محادثات السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى مثلا. وأود أن أغتنم هذه الفرصة أيضا للإعراب عن تأييدنا القوي لجهود الوساطة الجارية التي يقودها الاتحاد الأفريقي لتسوية الأزمة الراهنة في السودان ومطالبة شعبه بسلطة انتقالية تقودها القوى المدنية. ومن الأمور الطيبة أن مجلس الأمن أصدر بيانا

نوع جديد من العلاقات الدولية يقوم على التعاون والمنفعة المتبادلة. وهذا يتجلى في انخراط الصين الفعال في الوساطة بشأن المسائل الساخنة الدولية أو الإقليمية، وتعيين مبعوثين خاصين بشأن المسائل الإقليمية مثل المبعوثين إلى آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط لتيسير محادثات السلام وتعزيز الحلول السياسية. وقد حقق ذلك بالفعل نتائج إيجابية.

و دعمنا الفعال للعمل في مجال الوساطة في الأمم المتحدة يشمل أيضا سنوات من تقديم التبرعات إلى جهود الأمم المتحدة في مجال الوقاية وإلى صندوق الأمم المتحدة والصين من أجل التنمية والسلام، والدعم إلى المجلس الاستشاري الرفيع المستوى المعني بالوساطة التابع للأمين العام، ونظام الاستجابة السريعة لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، وغيرها من آليات الأمم المتحدة للوساطة.

والصين ستتنضم إلى باقي المجتمع الدولي لبنني معاً مجتمعا ذا مستقبل مشترك للبشرية بغية تقديم المزيد من الإسهامات في السلام والتنمية والازدهار على الصعيد العالمي.

السيد ألين (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أيضا أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم. لقد عقدت المملكة المتحدة مناقشة مفتوحة بشأن الوساطة خلال رئاستنا لمجلس الأمن في آب/أغسطس (انظر S/PV.8334). ويسرنا كثيرا أن نرى الرئاسة الكويتية قد عززت تلك المناقشة، لأننا نعتقد أن الوساطة يمكن بل يجب أن تنجح. ونعتقد أن الوساطة إن نفذت واستخدمت على النحو الواجب، يمكن أن تساعد الأطراف على تسوية المنازعات قبل أن تخرج عن نطاق السيطرة وتصبح دوامات من العنف أكثر ترسخا ودموية. ونعتقد أيضا أن الوساطة، كما أقر المجلس في بيانه الرئاسي الصادر في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ (S/PRST/2018/1)، يجب أن تكون عنصرا من عناصر استراتيجية شاملة لمنع نشوب النزاعات.

الإجراءات عندما تكون الأوضاع السياسية والأمنية قد تفاقمت بالفعل. وللأسف، من الصعب أن أختلف مع ذلك التقييم، إلا أنني أشعر بالامتنان أن لدينا اليوم فرصة للتدبر والنظر في ذلك. وأود أن أعطي مثالا على مسألة قطرية ومسألة مواضيعية أعتقد أنه ينبغي لنا التفكير فيها بشأن هذه المسائل.

على الصعيد القطري، تدهور الحالة الإنسانية في منطقتي الشمال الغربي والجنوب الغربي من الكاميرون مثال على أزمة ناشئة لها تبعات على الاستقرار الإقليمي الهش والسلام والأمن الدوليين على نطاق أوسع. ولكن حينما قد يكون هناك مجال لمنع مزيد من التدهور من خلال اتخاذ الأمم المتحدة والهيئات الإقليمية ودون الإقليمية لإجراءات سريعة - بما في ذلك تحديدا الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا - ولتشجيع ودعم الجهود الرامية إلى إقامة حوار سياسي يتسم بالمصادقية، فالمملكة المتحدة على استعداد للعمل مع جميع الأطراف والمنظمات لمحاولة إيجاد الحلول.

وفيما يتعلق بالمسألة الموضوعية، أود أن أشير إلى كلمات السيدة ماري روبنسن بالنيابة عن مجلس الحكماء بشأن تغير المناخ. أوافق تماما على أن هذا عامل محرك لعدم الاستقرار مقلق بشكل متزايد. ولذلك دعت المملكة المتحدة إلى عقد أول مناقشة لمجلس الأمن بشأن تأثير تغير المناخ على السلام والأمن في عام ٢٠٠٧ (انظر S/PV.5663). ولهذا السبب أيضا قدمنا القرار الهام ٢٣٤٩ (٢٠١٧) بشأن مسألة حوض بحيرة تشاد وأسبابها الجذرية التي تشمل تغير المناخ. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أبلغ الزملاء أن المملكة المتحدة أعلنت اليوم أننا سنخفض من انبعاثاتنا لتصل إلى الصفر بحلول عام ٢٠٥٠ وسنكرس ذلك الالتزام في قانوننا.

عندما تبنى مجلس الأمن مفهوم الحفاظ على السلام في قراره ٢٢٨٢ (٢٠١٦)، أقر بالمسؤولية المشتركة للركائز الثلاث للأمم

صحفيا الليلة الماضية يدعم فيه جهود الاتحاد الأفريقي التي تدين العنف وتدعو إلى محادثات لتسوية الحالة.

وبالتالي، من الأهمية بمكان أن تحافظ الأمم المتحدة على قدرات نشطة في مجال الوساطة. والفريق الاحتياطي للوساطة التابع لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام جزء هام من مجموعة أدوات منع نشوب النزاعات بطائفة واسعة من القدرات والخبرات في مجال الدبلوماسية الوقائية، بما في ذلك في صياغة عمليات الحوار وإدارتها ووضع الدساتير والمسائل الجنسانية وقضايا الإدماج والموارد الطبيعية وتقاسم السلطة والترتيبات الأمنية. وما برحت المملكة المتحدة من أكبر المانحين في نداء إدارة الشؤون السياسية المتعدد السنوات لدعم تلك الأنشطة.

لكن المملكة المتحدة تعتقد اعتقادا قويا بأنه من الضروري إحراز مزيد من التقدم بشأن مسألة مشاركة المرأة. فالمرأة تواصل بناء السلام حتى عندما تخفق العمليات الرسمية. وتحشد الدعم لعمليات السلام عندما ترفض الأطراف إجراء محادثات وتنفيذ اتفاقات السلام بعد فترة طويلة من انسحاب الجهات المانحة الدولية. ولهذه الأسباب وغيرها، التزمت المملكة المتحدة في عام ٢٠١٨ بـ ١,٦ مليون دولار لزيادة مشاركة المرأة في عمليات السلام. وتحدث الأمين العام عن شبكة النساء الأفريقيات لمنع نشوب النزاعات والوساطة، وأود أيضا أن أسلط الضوء على إنشاء شبكة الوسيطات للكومنولث، والتي أعتقد أنها ستؤدي دورا متزايد الأهمية في السنوات المقبلة. وعلى نطاق أعم، فإن عمليات السلام التي تشمل وتشرك المرأة بصورة كاملة من الأرجح أن تكون شاملة لجميع المجموعات والقواعد الشعبية، مما يزيد من احتمال وفرص نجاحها في المقابل. إن الأمر يتعلق حقا بتحقيق النجاح.

إن المذكرة المفاهيمية التي أعدها الرئاسة الكويتية لجلسة اليوم (S/2019/456، المرفق) تنص على أن نهج "رد الفعل" الذي يتخذه مجلس الأمن إزاء الأزمات يعني أنه غالبا ما تتخذ

المتحدة عن العمل من أجل منع نشوب النزاعات وتضاعف حدتها واستمرارها وتجددها أو تكرارها.

بوصفنا أعضاء في مجلس الأمن، نتحمل أيضا مسؤولية مشتركة عن العمل، والتضامن على أساس هذه الالتزامات، ومواصلة تعزيز نهجنا، بدعم من الآخرين، أي بقية الأعضاء في منظومة الأمم المتحدة، في مجال منع نشوب النزاعات والوساطة. وتقاسمت معنا ماري روبنسون بعض الكلمات الماثورة لكوفي أنان. واسمحوا لي أن اختتم بياني باقتباس كلماته: "علينا أن نبقي على جذوة الأمل متقدة وأن نسعى جاهدين إلى فعل الشيء الأفضل".

لا شك في أهمية دور الأمم المتحدة في منع نشوب النزاعات. فمنذ تأسيسها، ما برح هدفها ومقصدها يتمثلان في إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، على النحو المبين في ديباجة ميثاق الأمم المتحدة. ذلك الميثاق نفسه يوسع هذا الدور الوقائي ليشمل مجلس الأمن، وهو جهاز يُعهد إليه بتعزيز تسوية المنازعات بالوسائل السلمية.

لذلك يجب علينا، بوصفنا دولا أعضاء في المجلس، أن نفي بمسئوليتنا بالعمل على ابتكار آليات فعّالة ومواصلة تطويرها لمنع نشوب النزاعات والوساطة. وهذا يتطلب منا الوحدة والأخوة وأن يكون لمواقفنا هدف واحد، ألا وهو الكرامة الإنسانية.

بغية الوفاء بالولاية السالفة الذكر الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، علينا، بوصفنا دولا أعضاء، التركيز بقدر أكبر على منع نشوب النزاعات والوساطة من التركيز على احتوائها أو إدارتها. بالنسبة للمنع، فإن الأمم المتحدة لديها أدوات مثل المبعوثين الخاصين، والبعثات السياسية وعمليات حفظ السلام، والمكاتب الإقليمية وخبراء الوساطة، والأفرقة القطرية، والمساعدة الانتخابية، وأفرقة رصد الجزاءات.

تعتقد الجمهورية الدومينيكية أن من المهم أن يكفل المجلس إقامة العلاقات مع هذه الجهات الفاعلة عن طريق الأمين العام

السيد سينغر ويزينغر (الجمهورية الدومينيكية) (تكلم بالإسبانية): إننا نقدر حضور الأمين العام الذي أعرب عن أفكار مثيرة للاهتمام بشأن نهج منع نشوب النزاعات والوساطة. ونرحب أيضا بالإحاطة التي قدمتها السيدة ماري روبنسون، باسم مجلس الحكماء، ونعرب لها عن احترامنا الشديد لالتزامها بالمساعدة على حسم النزاعات، وتعزيز المساواة في المجتمعات. ونرحب بوجود السيد بان كي - مون والسيد سانتوس كالديرون، الرئيس السابق للبلد الشقيق، كولومبيا.

لقد تعرضت تعددية الأطراف لهجوم شديد بقصد التشكيك في كفاءتها وضرورتها. إن استدامة المنتديات المتعددة الأطراف ستوقف على ما نقوم به اليوم للمحافظة عليها. وفي هذا الصدد، تؤكد الجمهورية الدومينيكية من جديد التزامها وثقتها بالمنظمات المتعددة الأطراف بوصفها أطرا رئيسية لصون السلام والأمن الدوليين، بالاقتران مع آليات منع نشوب النزاعات والوساطة، بوصفها حجر الزاوية في تحقيق النجاح.

إن منع نشوب النزاعات هدف أساسي لتنمية الشعوب. ومن خلال منع وقوع النزاعات، نحافظ على الكرامة الإنسانية، ونكفل إقامة مجتمعات مستقرة ومستدامة، ونبني صرح السلام.

والمستنيرة تغذي الفكر وتفضي إلى مزيد من الزخم على مناقشة هذه المسألة.

بالنظر إلى تصاعد وتيرة النزاعات في السنوات الأخيرة، بالاقتتان بزيادة لم يسبق لها مثيل في عدد الوفيات وتشريد الأبرياء، يتطلع المواطنون العالميون بكل إخلاص إلى الأمم المتحدة لكي تضطلع بفعالية بمسؤوليتها بموجب الميثاق. مما لا شك فيه أن منع نشوب النزاعات والوساطة يجب أن تكون له أسبقية أكبر، كما لاحظ الكثيرون في القاعة اليوم. وينبغي أن يكون تركيز الأمم المتحدة واضحا في هذا الصدد؛ وعليها أن تساعد في الجهود الوطنية والإقليمية الرامية إلى منع نشوب النزاعات والوساطة فيها. اسمحو لي أن أبرز عدة نقاط متعلقة بالمسألة، وهي كما يلي.

أولا، يجب أن يحتل الحوار والوساطة والوقاية صدارة جدول أعمالنا. وتؤيد إندونيسيا بقوة دعو الأمين العام إلى زيادة الدبلوماسية السياسية في منع نشوب النزاعات، والتي تنبغي ترجمتها إلى أعمال ملموسة. على الرغم من حدوث بعض النجاحات، فقد كان هناك المزيد من حالات النزاع الناشئة، والتي ألح إليها الأمين العام في وقت سابق. ولا يمكن لمجلس الأمن أن يكفل استمرار عملية صنع السلام من الناحية التقنية، من جهة، بينما تعرقه المصالح الوطنية الضيقة لبعض الأعضاء، من الجهة الأخرى. فالعمل الوقائي لن يُكتب لها النجاح بدون توفر الإرادة السياسية، وأود أن أشدد على وجود بوصلة أخلاقية قوية. إن وحدة المجلس أساسية بقدر أهمية الحاجة إلى بذل جهود مخلصنة وذات ملكية جيدة وحازمة من جانب أطراف النزاع لحل منازعاتها بالطرق السلمية. لقد ذكرنا مرة أخرى الحكماء جميعا هذا الصباح بضرورة أن يكون المجلس متحدا، وينبغي لنا أن نستجيب لندائهم.

أما نقطتي الثانية فتتعلق بأهمية إقامة شراكة أقوى مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في تعزيز السلام العالمي.

وتعزيزها. إن الإنذار المبكر من جانب الجهات الفاعلة على أرض الواقع أساسي لنشر أدوات محددة ومناسبة للوقاية والوساطة. وعلينا أن ندرس عمليات الوساطة الناجحة وان نكرها، مثل حالة بوركينا فاسو في عام ٢٠١٤، وكولومبيا وعملية السلام التي أجرتها مؤخرا، من بين أمور أخرى. ويجب أن نعزز الدبلوماسية الوقائية، وأن ننشئ برامج لتكيف المجتمعات المحلية، وأن نتعاون في تعزيز قدرات السلطات المحلية، وأن ندعم وضع سياسات اجتماعية عامة لاستغلال الأدوات الموجودة وتعزيزها من خلال تحسين التطبيق والابتكار.

من الأمور الأخرى التي تبعث على التحدي ويجب أن نعمل على تحقيقها إشراك النساء والشباب في الوساطة ومنع نشوب النزاعات. وفي هذا الصدد، نثني على العمل الذي تقوم به مجموعة من شبكات الوسطاء من النساء، مثل شبكة النساء الأفريقيات، في منع نشوب النزاعات والوساطة وشبكة الوسطاء النسائية في منطقة البحر الأبيض المتوسط. ونعتقد أن منطقتنا يمكن أن تتعلم منها، وأن ننظر في إمكانية إنشاء شبكة وسطاء تتألف من النساء في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

أخيرا، نكرر ضرورة إنشاء شبكات من الوسطاء الشباب. ومن الضروري أن تكفل أدوات الوساطة التي يتخذها مجلس الأمن إدماج الشباب فيها من أجل التوصل إلى اتفاقات سلام دائمة، وبناء مجتمعات أكثر عدلا وشمولا وسلاما، إذ أن قيامهم بدور الوسطاء داخل المجتمعات المحلية يمثل نقطة اتصال مع المجتمع الدولي.

السيد دجاني (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن استهل كلمتي بشكركم، سيدي الرئيس، وشكر الكويت على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة المهمة.

أود أيضا أن أشكر الأمين العام وعضوي مجلس الحكماء، السيدة ماري روبنسون، والسيد بان كي - مون، اللذين أرحب بهم مرة أخرى في القاعة. ما فتئت إحاطاتهم الإعلامية القيمة

رابعا، هناك حاجة إلى توفير موارد كافية. ينبغي تعزيز منع نشوب النزاعات والوساطة ودعمهما بفضل زيادة الدعم بقدر كبير وتعزيز موثوقيته، في جملة أمور، من خلال الميزانية العادية. وفي هذا الصدد، تعترف إندونيسيا أيضا بأهمية الدعم المالي الطوعي، بسبل منها صندوق بناء السلام الذي لا غنى عنه لما يضطلع به من مشاريع في مجال منع نشوب النزاعات، والمشاريع ذات الصلة.

خامسا، من المهم أن نرحب بالمبادرات الجديدة الرامية إلى تعزيز التدريب وبناء القدرات من أجل تحسين وبناء قدرات المفوضين والوسطاء، بمن فيهم النساء بوصفهن من عناصر تحقيق السلام ووسيطات. وكل جهة من الجهات المعنية التي يمكنها أن تسهم في السلام ينبغي منحها دوراً. فاستيعاب الجميع هو الأساس. وفي سياق حفظ السلام، وكذلك بناء السلام ومنع نشوب النزاعات، استضافت السيدة ريتنو مارسودي، وزيرة خارجية إندونيسيا، اجتماعاً إقليمياً معنياً بالمرأة والسلام والأمن في نيسان/أبريل بهدف إنشاء تحالف عالمي للمرأة من أجل السلام والتسامح، يضمّ حفظة السلام من الإناث والمفوضيات والوسيطات. لقد آن الأوان، كما قال آخرون أيضا في هذا المحفل، ليصبح وجود المرأة ملموساً أكثر في طليعة حملة راية السلام. كما ينبغي أن يدرج ذلك في الاستراتيجيات والبرامج المتصلة بصون السلام والبعثات السياسية الخاصة.

وتدرك إندونيسيا جيدا، من واقع تجربتها، أن منع نشوب النزاعات والوساطة قد يكون أمراً حساساً للغاية. فينبغي أن يتم بعناية وعلى نحو مكثف، وفي بعض الحالات، سراً. والهـم هو تحقيق النتائج الإيجابية والمستدامة من أجل إحلال السلام. وتشيد إندونيسيا بالأمين العام على التزامه الشخصي وعمله في مجال السلام والوساطة، فضلاً عن مبعوثيه الخاصين، ومبعوثي السلام وفريق كبار مستشاري الوساطة الاحتياطي، على علمهم

وقد عملت إندونيسيا، مع بقية أسرة رابطة أمم جنوب شرق آسيا، على تنفيذ ميثاق الرابطة، باعتمادها أساساً على تسوية المنازعات بالوسائل السلمية من خلال الحوار والتشاور. ونحن ندرك أن منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام يجب أن يتما في إطار شراكة مشتركة تقوم على المبادئ وتتولى زمامها على نحو جيد الجهات المعنية. ومن شأن الكيانات الإقليمية، بما لديها من أواصر تاريخية ومعارف فريدة، أن تكون لها رؤى لا نظير لها بشأن النهج العملية في مجال الوساطة ومنع نشوب النزاعات. وتؤمن إندونيسيا إيماناً راسخاً بأن بلدان الجوار أدرى من غيرها بواقع الحال. ويمكن لمجلس الأمن الاستفادة من مزايا الكيانات الإقليمية من خلال التعاون معها منذ ظهور البودار الأولى للنزاعات المحتملة وتعميق العلاقات معها، كما فعل مع الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية الأخرى. وخلال رئاستنا، تعاوننا أيضا مع الاتحاد الأوروبي لمعالجة العديد من المسائل.

ثالثاً، يجب أن تعالج الأسباب الجذرية للنزاع بصورة مجدية. ولدى القيام بذلك، يجب على مجلس الأمن أن يتمسك تمسكاً تاماً بمبادئ القانون الدولي وحقوق الإنسان والقانون الإنساني. ولكن علينا أيضا أن ندرك أن النزاعات لا تنشب من دون أسباب، سواء أكانت مسائل تتعلق بالأعراف والقبلية، أو الفقر، أو التنافس على الموارد أو نتيجة الضغوط التي يخلفها تغير المناخ، مثل التصحر، على سبيل المثال لا الحصر. وتشعر إندونيسيا بالتفاؤل لأن مجلس الأمن، إلى جانب الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة بناء السلام، يركز على نحو متزايد على معالجة عوامل النزاع بصورة شاملة. ونعتقد أنه ينبغي لكيانات الأمم المتحدة أن تقدم مزيداً من الدعم، وبوجه خاص، للدول الأعضاء التي تفتقر إلى القدرة على إدماج تدابير منع نشوب النزاعات في مهامها الإدارية والتنمية على الصعيد الوطني. ولا بد لنا أن نكفل تقديم المعونة الإنمائية بحيث يمكن تجنب النزاعات.

عاليا عمل المساعي الحميدة للأمم المتحدة، ولا سيما من خلال المبعوثين الخاصين والممثلين الخاصين للأمين العام. وعلينا أن ندعم عملهم الصعب للغاية في أغلب الأحيان. وفي الوقت نفسه، نقدر تقديرا عاليا جميع السبل الأخرى التي تسهم بها الأمم المتحدة في جهود الوساطة من خلال البعثات السياسية الخاصة ودعم الوساطة، والتي غالبا ما تظل غير ظاهرة، ولكنها بالغة الأهمية في تسوية النزاعات ومنع نشوبها.

إن الوساطة أداة رئيسية للنهوض بتسوية النزاعات تسويةً سلميةً. ويمكنها أن تساعد على حل الخلافات الاجتماعية والإيديولوجية بين الأطراف المتنازعة لأنها تحوي المراحل كافة، من منع نشوب النزاعات ودعم مفاوضات وقف إطلاق النار إلى تنفيذ الاتفاقات وعمليات الإصلاح السياسي المنبثقة منها. ونحن مقتنعون بأنه علينا أن نفكر في منع نشوب النزاعات وحفظ السلام وبناء السلام بوصفها سلسلة متصلة.

ويمكن أن تكون عمليات الوساطة بمثابة نقطة انطلاق للمزيد من جهود الدعم، على سبيل المثال في حالات عمليات التحول الشامل الجارية، مثل التجريد من السلاح، وتعزيز سيادة القانون والقطاع الأمني أو إصلاح الدستور. وفي هذه الحالات، يعني التوسط في النزاعات تهيئة بيئة مواتية تتيح مزيدا من المشاركة. وفي جميع هذه الجهود، تؤدي حقوق الإنسان أيضاً دوراً حاسماً للغاية في عمليات الوساطة، وكذلك في منع نشوب النزاعات. فذلك يساعد على تحديد المظالم التي، إن لم تعالج، قد تفضي إلى نشوب النزاع. وينبغي ألا تستخدم معايير حقوق الإنسان استخداماً سلبياً للتشهير والفضح حصراً، بل ينبغي استخدامها على نحو إيجابي لتوفير إطار يستحدث حلولاً مستدامة تعالج تلك المظالم. ويمكن لحقوق الإنسان بالتالي أن تجعل عمليات الوساطة موجهة على نحو أفضل صوب منع نشوب النزاعات.

ويمكن لمجلس الأمن أن يؤدي دوراً قويا في منع نشوب النزاعات وفي عمليات الوساطة وينبغي له الاستفادة من تلك

البالغ الأهمية، إلى جانب الأمانة العامة، في سبيل مواصلة تعزيز وحدة دعم الوساطة.

كما نقدر العمل الذي يضطلع به المجلس الاستشاري الرفيع المستوى المعني بالوساطة الذي أنشأه الأمين العام، وتحظى فيه إندونيسيا أيضا بالتمثيل. وقد كان من دواعي سرور إندونيسيا، جنبا إلى جنب مع فنلندا، بوصفهما عضوين في مجموعة أصدقاء الوساطة، أن تشاركا في استضافة الاجتماع الثاني للمجلس الاستشاري الرفيع المستوى المعني بالوساطة في هلسنكي، في شهر حزيران/يونيه من العام الماضي.

وفي الختام، فقد استمعت إلى العديد من المتكلمين يستشهدون باقتباسات من مواد ميثاق الأمم المتحدة. وكنت أطلع على الميثاق كلما استمعت إلى تلك الاقتباسات. وأود أن أضيف مادة أخرى غالباً ما ننساها، ألا وهي المادة ٢٤، المتعلقة بمهام وسلطات مجلس الأمن.

”رغبةً في أن يكون العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة سريعاً فعالاً، يعهد أعضاء تلك الهيئة إلى مجلس الأمن بالتبعات الرئيسية في أمر حفظ السلام والأمن الدوليين.“

وأود أن أسطر، وأشدد، وأكتب بالخط العريض وأسلط الضوء على عبارة ”أن يكون العمل سريعاً فعالاً“. فغالباً ما ننسى تلك الكلمات البالغة الأهمية. لقد آن الأوان لنا جميعاً هنا كي يكون عملنا سريعاً وفعالاً. وقد آن الأوان لنا كي نتحلى بالجرأة في منع نشوب النزاعات لأنها ماضية ولن تنتظرننا.

السيد شولتز (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أيضا أن أشكر معالي السيدة ماري روبنسن، ومعالي السيد بان كي - مون، على إحاطتيهما الإعلاميتين.

ترحب ألمانيا أيما ترحيب برؤية الأمين العام وأولوياته، التي تركز بشدة على منع نشوب النزاعات وحلها. ونقدر تقديرا

المزيد من الوقت والطاقة للنظر في إمكانية اللجوء إلى الشرطة في تلك العمليات.

فعمل الشرطة غالباً ما يكون أفضل السبل لتحقيق المنع. ويمكن استخدام الشرطة بشكل أكبر في العديد من العمليات، وينبغي لنا دائماً النظر في استخدام عمل الشرطة في مجال المنع حيثما كان ذلك منطقياً.

وقد أشار العديد من الزملاء، الآن، إلى مسألة الشمول التي أود كذلك أن أؤكد عليها. وعندما يتعلق الأمر بالوساطة ومنع نشوب النزاعات، فإننا بحاجة دائماً إلى عملية شاملة للجميع. ولا يمكن لعمليات السلام أن تكون مستدامة عندما تشمل فقط من يدهم السلطة أو الذين يحملون السلاح. من الواضح أنه من الضروري إشراك طائفة واسعة من الأطراف والنخب والجهات الفاعلة المحلية فيها، بمن فيهم النساء والشباب. وقد أظهرت التجربة أن عمليات السلام الأكثر نجاحاً يدعمها السكان وتستفيد من تأييد جميع الفئات المجموعات المعنية. وتشكل النساء الوسيطات جزءاً مهماً أهمية خاصة من جهود الوساطة الناجحة والمستدامة. إن ألمانيا داعمة نشطة لخطة المرأة والسلام والأمن، بما في ذلك خلال فترة عضويتنا في المجلس كعضو منتخب.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أقول بضع كلمات عن العمل الذي نقوم به على الصعيد الوطني من أجل تعزيز منع نشوب النزاعات والوساطة. فنهجنا تجاه الوساطة من أجل تحقيق السلام يتقيد بمبادئ الأمم المتحدة التوجيهية في مجال الوساطة، وسنواصل العمل عن كثب مع الدول الأعضاء الأخرى في الأمم المتحدة على زيادة دور الوساطة بوصفها أداة لمنع نشوب النزاعات وتوطيد السلام. وستطلق وزارة الخارجية الاتحادية في غضون يومين، في ١٤ حزيران/يونيه، إطارها الخاص للسلام والوساطة في برلين وستناقشه مع شركاء التعاون.

الإمكانية في إطار ولايته المتمثلة في صون السلم والأمن. وقد ذكرنا زميلنا الإندونيسي للتو بهذه المهمة الأساسية للمجلس. ونرى أيضاً أنه ينبغي للمجلس، على نحو أكثر، ألا يحدد بوادر الإنذار المبكر فحسب، بل أن ينتقل من الإنذار المبكر إلى اتخاذ الإجراءات المبكرة. سيكون هذا هاماً جداً. وسيُخفّف عمل المجلس، ويكون فعالاً أكثر، وموجهاً على نحو أفضل صوب الوفاء بولايته وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، لو لم يكن يعتمد على مجرد ردود الأفعال. فعلى سبيل المثال، عندما يتعلق الأمر بالوساطة، تتم عمليات الانتقال من حفظ السلام إلى بناء السلام غالباً في ظل بيئات تحول سياسي لعملية السلام.

وينبغي أن تُشمل جهود الوساطة الجارية على مسارات مختلفة عندما يتحول وجود الأمم المتحدة في بلد ما كي يتواءم الدعم الدولي مع التطلعات والاتفاقات المبرمة على أرض الواقع. ونعتقد أنه ينبغي للأمم المتحدة، وبخاصة وحدة دعم الوساطة التابعة لها، أن تظل جهة فاعلة قوية في مجال الوساطة. ولهذا أيضاً فإننا - ألمانيا - من أهم الجهات المانحة لوحدة دعم الوساطة، بمساهمة قدرها ٣ ملايين يورو في عام ٢٠١٨.

وينطبق الأمر ذاته على منع نشوب النزاعات. فلا يزال منع نشوب النزاعات أولوية رئيسية في فترة عضويتنا في مجلس الأمن. وهو موضوع استثمرنا فيه سياسياً ومالياً. فنحن أكبر جهة مانحة للبرنامج المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام المعني ببناء القدرات الوطنية على منع نشوب النزاعات، كما استثمرنا كثيراً من الموارد في وزارة خارجية بلدنا، وزودناها بوحدة مخصصة للإنذار المبكر.

وفي الوقت نفسه، أود أن أؤكد أن على المجلس أن يستخدم جميع الأدوات المتاحة له عندما يتعلق الأمر بمنع نشوب النزاعات. وكثيراً ما نركز على استخدام القوات العسكرية في عمليات حفظ السلام. ونحن نرى أنه ينبغي لنا أن نستثمر

”لن يحدث أبدا أبدا أبدا على الإطلاق أن تشهد هذه الأرض الجميلة مرة أخرى ظلم أحد لآخر“.

وبهذه الكلمات، بدأ مفاوضات طويلة ومطولة بشأن جنوب أفريقيا جديدة وشاملة للجميع وشفافة وتشمل جميع الأحزاب ومتعددة الأجناس تكون غير عنصرية ولا تميز فيها بين الجنسين، ومتعددة الأديان والثقافات. وقد ولدت جمهورية جنوب أفريقيا الديمقراطية بعد ثلاثة قرون ونصف من النزاع العنصري في جنوب أفريقيا. ومكنت تلك التطورات التاريخية جنوب أفريقيا الديمقراطية من الشروع في تقديم مساهمة متواضعة في الوساطة في النزاعات في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك في سورية وفلسطين وجمهورية الكونغو الديمقراطية وزمبابوي وليبيا وسري لانكا ونيبال وبوروندي ومدغشقر. والقائمة تطول.

إن النهوض بالحل السلمي للنزاعات هو حجر الزاوية في سياسة جنوب أفريقيا الخارجية. وقد نتج ذلك عن تجربتنا التاريخية في الانتقال بنجاح وبشكل سلمي من الماضي الاستعماري إلى الديمقراطية الدستورية القائمة على احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع. ونسعى من خلال تلك الروح والالتزام إلى الحل السلمي والوساطة لمواجهة التحديات والأزمات في السودان وجنوب السودان وفنزويلا وجمهورية أفريقيا الوسطى والعديد من النزاعات حول العالم. فالوساطة تحقق المصالحة وتقلل الدمار وتقلل أعداد القتلى وتقلل من التشريد. ونعتقد أنه لا ينبغي لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أن تكون وسيلة لتحقيق غاية، بل تكمل، بدلا من ذلك، تلك الأدوات الأساسية لصنع السلام.

فتسوية المنازعات بالطرق السلمية ومن خلال الوساطة ورصد وقف إطلاق النار والمساعدة في تنفيذ اتفاقات السلام، ينبغي أن تكون السمة المميزة لنهج الأمم المتحدة في حل النزاعات في جميع أنحاء العالم. ومن الأهمية بمكان أن نذكر أنفسنا بأن منع نشوب النزاعات يظل مسؤولية رئيسية تقع

فألمانيا لا تتوسط مباشرة فحسب، كما هو الحال في أوكرانيا، ولكنها كذلك تدعم أكثر من ٣٠ عملية سلام بإيفاد خبراء في مجال الوساطة على المستويين الإقليمي والمحلي. وتشكل الجهات الفاعلة المستقلة ومن الأطراف الثالثة شركاء تعاون وثيقين ومهمين في هذه الجهود. وكذلك نعمل في تعاون وثيق مع المجتمعات المحلية، سواء في تسوية المنازعات أو المسائل المتعلقة بحماية المناخ.

وقد أشار العديد من المتكلمين قبلي إلى أهمية الصلة بين تغير المناخ والأمن. وإذ أن تغير المناخ غالبا ما يكون سببا لعدم الاستقرار، فإننا، لذلك، نرى أن علينا إمعان النظر في تلك المسألة، بما في ذلك عندما يتعلق الأمر بمنع نشوب النزاعات والوساطة. إن العلاقة فيما بين مسائل المناخ والتنمية المستدامة والأمن والنهوض بالسلام، هامة للغاية، من وجهة نظرنا. وهي غالبا ما تسير جنباً إلى جنب، وتحتاج إلى أن تعالج كعامل مترابط في مجال الوساطة ومنع نشوب النزاعات.

وختاما، أود أن أقول إن ألمانيا كذلك تفخر بأنها عضو في مجموعة أصدقاء الوساطة، التي ترأسها تركيا وفنلندا، وأود أن أشكر الرئيسين وجميع أعضاء المجموعة على عملهم. ونعتقد أن المجموعة أسهمت في إضفاء الطابع المهني على دعم الوساطة.

السيد ماتجيبلا (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): يسرني أن أراكم، سيدي الرئيس، تتأسون هذه الجلسة مرة أخرى. ونشكر وفد الكويت على عقد هذه المناقشة بشأن هذه المسألة الهامة جدا. وكذلك نشكر الأمين العام غوتيريش على إخطائه. ومن دواعي سرورنا البالغ أن نرى الرئيسة السابقة ماري روبنسون، رئيسة مجلس الحكماء، علاوة على السيد بان كي - مون، الأمين العام السابق ونائب رئيس مجلس الحكماء، ونشكرهما على إخطائيهما القيمتين وعلى مدخلاتيهما.

قال نيلسون مانديلا، فور أدائه اليمين الدستورية بصفته أول رئيس لجنوب أفريقيا الديمقراطية، في عام ١٩٩٤؛

وقد فعّلت مفاوضات الاتحاد الأفريقي، من جانبها، وحدة دعم الوساطة التابعة للاتحاد الأفريقي في منتصف آذار/مارس. وكرست مفاوضات الاتحاد الأفريقي جهوداً ترمي إلى تعزيز وحدة دعم الوساطة، بما في ذلك من خلال بناء القدرات في مجال الوساطة وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في الوساطة. وبالإضافة إلى ذلك، تقود مفاوضات الاتحاد الأفريقي الجهود لإضفاء الطابع المؤسسي على مبدأ الوساطة في إطار المفاوضات، في حين تجرى عملية التثبت من نموذج تدريبي متقدم للوساطة للاتحاد الأفريقي واعتماده.

إن تفعيل صندوق السلام التابع للاتحاد الأفريقي مؤخرًا سيعزز قدرات الاتحاد الأفريقي وجهوده في مجال الوساطة ومنع نشوب النزاعات في أفريقيا. وصندوق السلام يتألف من ثلاث نوافذ مواضيعية: أولاً، الوساطة؛ ثانياً، الدبلوماسية الوقائية من خلال القدرات المؤسسية؛ ثالثاً، عمليات دعم السلام. وفي هذا الصدد، فإن الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي تستحق ثناء هذا المجلس على جهودها للإسهام في صندوق السلام، إذ تبلغ قيمة المساهمات لديه ١١٥ مليون دولار حالياً.

ولا يمكن أن نعالي بالتأكيد على دور المرأة والشباب في بناء السلام والوساطة. ومن المعروف أنه عندما تشارك المرأة في عمليات السلام، تكون هذه العمليات أكثر استدامة وفعالية. ونرحب بالدور الذي تضطلع به بالفعل شبكة النساء الأفريقيات لمنع نشوب النزاعات والوساطة في مختلف النزاعات في جميع أنحاء القارة. وعلى وجه الخصوص، نعتقد أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يلتزم بتقديم دعم أكبر لإعداد الوسطاء من الإناث، وتحديد النساء من البلدان والمناطق المتضررة من النزاع. وبدون التمثيل الكافي للمرأة في تلك الجهود، ستتقوض مصداقية هذه العمليات. ونحن على ثقة من أن زيادة تمثيل المرأة في جهود الوساطة سيقابله فرصة أكبر لنجاح جهودنا.

على عاتق الدول. وينبغي للإجراءات المتخذة في إطار منع نشوب النزاعات بواسطة الأمم المتحدة أن تدعم وتكمل أدوار الحكومات الوطنية والمناطق في منع نشوب النزاعات.

وينبغي للمجلس، في ذلك الصدد، أن يعزز صكوكة للتسوية السلمية للمنازعات، وفقاً للفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة. فقبل النظر في استخدام القوة بموجب الفصل السابع، يجب أن ننظر في التوصل إلى حل سياسي سلمي للنزاعات، على النحو المتوخى في الفصل السادس. وتشير المادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة تحديداً إلى أنه يجب على الأطراف في النزاع أن تسعى أولاً إلى إيجاد حل عن طريق الوسائل السياسية، بما في ذلك التفاوض والوساطة. فلتسوية المنازعات من خلال تلك الوسائل ميزة إضافية تتمثل في مساعدة أطراف النزاع على إدراك ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع والشروع في إجراء مفاوضات، وبالتالي تعزيز روح من الثقة والتعاون.

وتعتقد جنوب أفريقيا أن التعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية يمكن أن يؤدي دوراً هاماً في منع نشوب النزاعات. وقد أخذ الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة على عاتقهما، في ذلك الصدد، أن يعززا التآزر والتعاون والتنسيق في البحث عن حلول مستدامة للنزاعات الجارية والمقبلة والاستجابة مبكراً وبشكل متنسق وحاسم لمنع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها.

وتدعو جنوب أفريقيا، في ذلك الصدد، إلى تعزيز التنسيق الاستراتيجي والتشغيلي لجهود منع نشوب النزاعات وتسويتها والوساطة التي تبذلها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية وغيرها من الجهات الفاعلة الدولية والمحلية، في حالة العديد من النزاعات. ينبغي لتلك الجهود أن تهدف إلى تعزيز فعالية جهود منع نشوب النزاعات وحلها، ودعم حلول السلام والأمن التي تقودها أفريقيا على أساس الميزات التبعية والنسبية.

للدبلوماسية الوقائية القائمة على تحليل المخاطر في الوقت المناسب والإنذار المبكر وخطط الإدارة، التي ينبغي أن يكون الأمين العام ومختلف وكالات المنظومة قادرة على توفيرها.

وبهذه الرؤية في ذهني، أود أن أشاطر الأفكار الرئيسية التالية التي يؤيدها بلدي فيما يتعلق بالدبلوماسية الوقائية في سياقها الحالي.

أولاً، نسلط الضوء على الدور الذي تؤديه المكاتب السياسية الإقليمية للأمم المتحدة كمصادر للإنذار المبكر في المناطق التي كثيراً ما تكون غير مدرجة في جدول أعمال المجلس. إن إمكانات الوقائية هائلة، لكننا نأسف لتلقي المعلومات القيمة التي تنتجها مرة واحدة فقط كل ستة أشهر. ونعتقد أنه من الضروري تطوير آليات أسرع وأكثر مرونة من أجل الحصول على هذه المعلومات عندما تستدعي حالة ملحة ذلك. ويجب أيضاً تعزيز أعمالها بقدرات أكثر على تحليل الحالة وتقييمها على أرض الواقع.

وفي هذا الصدد، يشجع أعضاء المجلس المنتخبون عقد اجتماعات دورية غير رسمية مع الأمانة العامة للإحاطة علماً، من منظور إقليمي وعلى أساس التناوب، بشأن التهديدات المحتملة للسلم والأمن. وينبغي لنا أيضاً تعزيز أوجه التآزر مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، لا سيما من أجل معرفة أي اتصالات أو قرارات ذات صلة في مواجهة التهديدات المحتملة في هذه المناطق. وهذا سيمكننا من استكشاف الطرق الممكنة للتعاون المشترك. وسيكون من المهم أيضاً تعزيز التآزر مع المنظمات التي تعزز التنمية على أرض الواقع، والتي يمكن أن توفر معلومات تكميلية مهمة.

ونعتقد أنه سيكون من المفيد استخدام أشكال الاجتماعات المختلفة المتاحة للمجلس في سياق وقائي، مثل صيغة آريا والحوارات التفاعلية غير الرسمية. كما نعتقد أن اللجوء إلى وسائل التسوية السلمية للنزاعات، المشار إليها في الفصل

ونعتقد أن اتباع نهج شامل ومتكامل ومنسق لمنع نشوب النزاعات ينبغي أن يعالج أيضاً الأسباب الجذرية للصراعات وأن يعزز العمليات السياسية واحترام سيادة القانون، فضلاً عن تعزيز التنمية المستدامة والشاملة. ومرة أخرى، أتحوّل إلى الكلمات الحكيمة لرئيسنا السابق، السيد نلسون مانديلا: "جميع النزاعات، مهما كانت مستعصية، يمكن حلها سلمياً."

وجنوب أفريقيا تؤيد النهوض بالحلول السلمية للنزاعات من خلال جهود الوساطة وصنع السلام وبناء السلام والمصالحة.

السيد ميزا - كوادرا (بيرو) (تكلم بالإسبانية): نرحب بعقد هذه الجلسة ونقدر الإحاطات الإعلامية التي قدمها متكلمون مرموقون مثل الأمين العام أنطونيو غوتيريش؛ والسيدة ماري روبنسون، رئيسة الحكماء؛ والأمين العام السابق، السيد بان كي - مون. ونرحب في المجلس أيضاً بالسيد خوان مانويل سانتوس كالديرون، الرئيس السابق لجمهورية كولومبيا الشقيقة.

ونشيد بالإسهام الخاص للحكماء على الساحة العالمية باعتباره صوت الاعتدال والحكمة المرجعية في مجال العلاقات الدولية، وكذلك مصدراً دائماً للأفكار الإبداعية وكمدافعين أشداء عن تعددية الأطراف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وهذا الصباح، ذكرنا كبار ممثلهم بالأهمية المحورية للغرض الرئيسي المكرس في ذلك النص، وهو صون السلم والأمن الدوليين والالتزام الذي قطعناه على أنفسنا باعتماد تدابير جماعية لمنع هذه التهديدات للسلم والقضاء عليها. وبالمثل، لا بد من تعزيز التسوية السلمية للنزاعات أو الحالات التي يمكن أن تؤدي إلى النزاع.

وبعد ٧٥ عاماً تقريبا من توقيع الميثاق، ربما تكون التحديات والتهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن أكثر تعقيداً، لكن مقاصده ومبادئه تظل صالحة ولم تتغير. وتقع على عاتقنا مسؤولية العمل بطريقة لا لبس فيها لضمان اضطلاع مجلس الأمن بدور فعال، وتعزيز والتوصية بنهج أكثر انتظاماً

النزاعات. تعددية الأطراف هي أسمى تعبير، على المستوى الحكومي، عن السعي إلى عالم يسوده السلام والرخاء والعدالة وحقوق الإنسان - وهي الركائز الأساسية للأمم المتحدة ذاتها. وتمكن تعددية الأطراف من تسوية المسائل والنزاعات في إطار شراكة رسمية بين الدول الأطراف في المنازعات. ومن الضروري في ذلك الصدد، دعم وتعزيز العمل الذي يضطلع به الأمين العام في مجال الدبلوماسية الوقائية. ونرحب برؤية الأمين العام المتعلقة بتركيز جهود المنظمة في مجال السلم والأمن على الوقاية وتوسيع نطاق الدبلوماسية من أجل السلام، بوصفها تأكيداً للمهمة الأساسية للأمم المتحدة الرامية للاستعاضة عن ثقافة رد الفعل بثقافة الوقاية. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى الالتزام بذلك المبدأ، وقبول المساعي الحميدة للأمين العام باعتبارها عناصر أساسية لمنع النزاعات والتوسط في حلها.

واستناداً إلى الفصل السادس من الميثاق، فإن لدى مجلس الأمن جميع الأدوات اللازمة التي تمكنه من الوساطة المحايدة في جميع المنازعات التي تعرّض أهدافنا الرئيسية أو أي أهداف أخرى ذات طبيعة مماثلة للخطر. ولذلك، فإننا نحث الدول على استخدام الموارد المتاحة لها على النحو المناسب، مع إعطاء الأولوية للمبادئ الأساسية مثل احترام سيادة الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، فضلاً عن مبادئ الوساطة الأخرى في النزاعات استناداً إلى القانون الدولي. ويعتبر التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على نطاق واسع أمراً أساسياً ويتطلب توحيد قوانا لأجل تعزيز الشراكات بما يمكننا من العمل بمزيد من الفعالية والكفاءة والشفافية.

وختاماً، تود غينيا الاستوائية أن تشدد على أهمية زيادة مشاركة النساء وزيادة عددهن في بعثات الوقاية والوساطة. ومن شأن مشاركة المرأة في عمليات الوساطة أن يساعدنا على التوصل إلى فهم أفضل لأسباب النزاعات والحلول البديلة لها. ونؤكد مجدداً شكرنا لجميع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة

السادس من ميثاق الأمم المتحدة، هو أداة غير مستغلة بشكل كامل ولديها قدرة حقيقية على تقديم بدائل إيجابية للعمل قبل النزاعات وأثناءها وبعدها. وهذه تشمل الوساطة، التي تتوافق مع ولاية الأطراف وتتطلب موافقتها في جميع الأوقات، وتحترم الحساسيات المحتملة وتستند إلى القانون الدولي الساري.

وفي هذا الصدد، شأني شأن المتكلمين الآخرين، نؤيد بقوة جهود المبعوثين الخاصين للأمين العام الذين، من خلال الانخراط في الوساطة أو السعي إلى تطوير تلك القدرات على المستوى المحلي، يتحملون المسؤولية الخاصة عن توجيه أطراف النزاع أو نزاع محتمل، كعنصر مرئي لنظام دولي قائم على القواعد. وبالمثل، نرحب بقرار الأمين العام الحسن التوقيت بإنشاء مجلس استشاري رفيع المستوى معني بالوساطة. ونعتقد أنه ينبغي الاستفادة من هذه الفرصة على نحو أكثر تواتراً، سواء من جانب المجلس أو المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية التي أوصت بها المكاتب السياسية الإقليمية للمنظمة.

أخيراً، لا يوجد نشاط وقائي أفضل من إنشاء مجتمعات أكثر انفتاحاً وشمولية تعزز التنمية المستدامة وتعتمد على المشاركة النشطة والإيجابية والإبداعية للجهات الفاعلة الجديدة مثل النساء والشباب.

السيدة ميلي كوليفا (غينيا الاستوائية) (تكلمت بالإسبانية): في البداية، يود وفدي أن يشكر وفد الكويت على عقد هذه الجلسة ذات الأهمية البالغة. ونشكر معالي السيد أنطونيو غوتيريش على إحاطته الإعلامية المستفيضة والشاملة. كما نشكر السيدة ماري روبنسون، رئيسة الحكماء، ومعالي السيد بان كي - مون على بيانيهما الحكيمين والمستنيرين.

كما هو مبين في الفصل الأول من ميثاق الأمم المتحدة، فإن الغرض من منظمنا هو صون السلم والأمن الدوليين عن طريق منع نشوب النزاعات وحلها. ونعتقد أن تعددية الأطراف واحدة من العوامل الرئيسية لتحقيق أهدافنا في منع نشوب

في أولى مراحل النزاع لإحداث تغيير حقيقي في الميدان وتمليك العملية لأولئك الذين سينفذونها في نهاية المطاف. ويجب إشراك جميع السكان فيها.

وقد أكدنا في مرات عديدة أثناء فترة ولايتنا في مجلس الأمن ونؤكد مرة أخرى اليوم القول بأنه ليس من المتوقع أن تفي الأمم المتحدة بدورها لوحدها. فنحن نعيش في عالم من التحديات المتعددة الأوجه للسلم والاستقرار وتشمل عددا لا يحصى من الجهات الفاعلة والديناميات المختلفة. وإن للمنظمات الإقليمية والدول الأعضاء والكيانات غير الحكومية إسهامات هامة للغاية وحاسمة في بعض الأحيان لكي تقدمها وفقا للخصائص المحددة للنزاعات المعنية.

ولسنا وحدنا الذين يعتقدون بأنه ينبغي أن تواصل الأمم المتحدة تعزيز الشراكات من أجل ضمان قدر أكبر من التنسيق والاتساق في أنشطة الوساطة التي تضطلع بها مختلف الجهات الفاعلة. ومع عدم وجود قواعد جامدة، فإن في الإمكان استخدام الوساطة بطريقة مرنة مع تكييفها مع نزاع معين.

ومن الأهمية بمكان ضمان تشاور المفاوضين والوسطاء مع المجتمع المدني، بما في ذلك الجماعات النسائية، بشأن وضع وتنفيذ ورصد أي اتفاق للسلام، وأن يكفلوا حماية القيادات النسائية المعرضة لخطر الاستهداف بالعنف السياسي. وكثيرا ما تساعد المبادرات التي تقودها المرأة على منع تصعيد العنف والتخفيف من حدته عن طريق مشاركتها في الحوار البناء والدعوة إلى السلام.

وإن لدى الأمم المتحدة الأدوات المناسبة للنهوض بجهود الوساطة. وتقدم وحدة دعم الوساطة، وفريق كبار مستشاري الوساطة الاحتياطي والمجلس الاستشاري الرفيع المستوى المعني بالوساطة جميعا المساعدة إلى البلدان التي تحتاج إليها. وبالنظر إلى طبيعة عملهم التي تتسم بالحساسية والسرية، فإننا كثيرا ما نجعل عملهم ولا نشيد بفضلهم وكفاءتهم. وبالتالي، أود أن

في هذه البعثات، حيث تمكن جهود أفرادها وتضحياتهم من الكفاح اليومي لأجل صون السلم والأمن الدوليين.

السيدة فرونيكا (بولندا) (تكلمت بالإنكليزية): بداية، أود أن أشكر مقدمي الإحاطات البارزين على ما قدموه من إسهامات قيّمة في مناقشة اليوم.

ولا شك أن إقامة الصلات مع أطراف النزاع شرط أساسي للوساطة الناجحة. ويجب كسب ثقتها بصدق، وينبغي أن يطمئن الشركاء إلى تفهم مصالحهم حقا. ومن الصعب تصور من هم أكثر موثوقية ومصداقية من مجموعة الحكماء، التي تمثلها اليوم السيدة ماري روبنسون، الرئيسة السابقة لأيرلندا، والسيد بان كي - مون، الأمين العام السابق. وبقينا فإنها منظمة غير عادية، ولكن بفضل تفردتها، ربما تتاح لأعضائها فرصة فريدة للوصول إلى صانعي القرار في أرفع المستويات، ما يوفر حيزا آمنا للحوار الهام. فإنهم ينطقون حكمة. وعلينا أن نظل مفتوحين للذهن وألا نغفل عن اتخاذ الإجراءات.

ويعُدُّ منع نشوب النزاعات وإدارة الأزمات من خلال الوساطة من المبادئ التأسيسية للأمم المتحدة، ولا يمكننا المبالغة في تأكيد أهمية العمل الذي تؤديه في المجلس. وينبغي أن نبذل كل ما في وسعنا لمواصلة تعزيز قدرات منظماتنا. ويتطلب الطابع المتغير للنزاعات والتوترات المتزايدة في مجتمعاتنا أن نجدد الجهود الرامية إلى إحراز تقدم في مجال الوساطة ومنع نشوب النزاعات. وينبغي أن نتأهب بصورة جماعية لبذل المزيد من الجهد والعمل في وقت مبكر. ويعني ذلك أنه يتعين علينا المزيد من الخطوات عن طريق المواءمة بين الإنذار المبكر والعمل المبكر. وينبغي أن يكون مجلس الأمن قوة دافعة فعالة للدعوة إلى بذل جهود الوساطة والوقاية في مرحلة مبكرة.

وإذا أردنا الوصول إلى اتفاقات مستدامة، فإن من الأهمية بمكان إشراك جميع عناصر المجتمع، من الجهات الفاعلة المحلية المعنية وحتى كبار المسؤولين. ولا مناص من إشراك المرأة والشباب

أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتناني لجميع المسؤولين عن جهود الوساطة والوقاية المبذولة في إطار المنظومة وخارجها. وأود على وجه الخصوص أن أشكر الأمين العام على جهوده الدؤوبة الرامية إلى تعزيز الوساطة بوصفها الطريقة الأكثر فعالية لتسوية النزاعات من حيث التكلفة. ولذلك، فليس غريباً أن تدرج المفاوضات والوساطة في الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة بوصفهما من الأدوات الهامة التي تؤدي دوراً حيوياً في تعزيز السلام.

وقد أنشئ المجلس الاستشاري الرفيع المستوى المعني بالوساطة على نفس المنوال، إذ أنه يعزز فعالية الآليات القائمة. ولكن لتحقيق أقصى قدر من الكفاءة، تتطلب تلك الآليات التزاماً سياسياً قوياً على الصعيدين الوطني والإقليمي. وبعبارة أخرى، فإن إمساك الدول والمنظمات الإقليمية بزمام هذه الأدوات أمر ضروري. فالجتمتع المدني، ولا سيما النساء والشباب والزعماء المحليين والتقليديين، يجب أيضاً أن يشارك مشاركة كاملة في جهود الوساطة.

وختاماً، أود أن ألفت انتباه المجلس إلى تلك النداءات التي لم تلب بعد إلى وضع نظام لتحسين تمويل جهود الوساطة والوقاية. وتدعم بولندا تلك الجهود عن طريق تقديم التبرعات للنداء المتعدد السنوات من قبل إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، وندعو الآخرين على أن يحدوا الحدو نفسه.

السيد آدوم (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): يثني وفد بلدي على رئاسة الكويت لعقد جلسة اليوم بشأن موضوع الوساطة بوصفها أداة لمنع نشوب النزاعات. ويسرني أيضاً أن أرحب في القاعة بالسيدة ماري روبنسون، رئيسة أيرلندا السابقة ومفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان سابقاً، فضلاً عن الترحيب بالسيد بان كي - مون، الأمين العام السابق. وأود أن أشكرهما على ما قدما من إسهامات كبيرة في مناقشتنا، وأن أطلب إليهما العودة إلى زيارتنا هنا في كل حين. إننا بحاجة إلى حكمتهما وآرائهما. وأود أيضاً أن أرحب بحضور الرئيس خوان مانويل سانتوس كالديرون، الذي شرف المجلس بمشاركته في جلستنا هذا الصباح.

إن تزايد التكاليف البشرية والمادية لتعدد النزاعات المسلحة وتعقيدها في جميع أنحاء العالم يستدعي من المجتمع الدولي الانتقال من نهج قائم على إدارة النزاعات إلى نهج يركز بشدة على منع نشوبها ويعتبر الوساطة أداة ذات أولوية. وتتجسد نية الأمين العام الواضحة لوضع الوساطة في صميم عمل الأمم المتحدة

وتمشياً مع هذه الرؤية، أنشأنا مع هذه الرؤية، أنشأنا في عام ٢٠١٧ أيضاً مركزاً لتنسيق وطنياً لآلياتنا للإنذار المبكر والاستجابة، ما يمكننا من تحديد الأسباب الكامنة وراء النزاعات وصياغة الاستجابات الرامية إلى منع العنف أو احتوائه.

في الحتام، تود كوت ديفوار أن تؤكد مجدداً إيمانها بأن الوساطة تمثل أداة فعالة ويمكن استخدامها في جميع مراحل حل النزاع، بما في ذلك منع نشوب النزاعات ومعالجة أسبابها الجذرية. غير أن هذه الفعالية لا يمكن أن تتحقق إلا إذا حظيت بميزة الدعم من المجلس بتشكيلته الحالية وإذا استخدمت بحسن نية من أجل كفالة فعالية صون السلم الدولي. ولذلك، يجب علينا أن نوحّد جهودنا لجعل الوساطة عنصراً رئيسياً من عناصر منظومة الأمم المتحدة المعنية بصون السلم والأمن.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):

نرحّب بكم، سيدي، بصفتكم رئيساً لمجلس الأمن ونشكركم على تنظيم جلسة اليوم. إن الوساطة ومنع نشوب النزاعات التي تهدد السلم والأمن الدوليين هي في الواقع واحدة من أكثر المهام إلحاحاً في الأمم المتحدة والسياسة العالمية ككل. ونحن ممتنون للأمين العام أنطونيو غوتيريش ولرئيسة مجلس الحكماء ونائبها، السيدة ماري روبنسون والسيد بان كي - مون، على بيانها.

لا يمكن أن يكون هناك أي شك في أهمية تعزيز قدرة الأمم المتحدة على منع نشوب النزاعات. ويوفر ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة جميع الوسائل اللازمة في هذا الصدد. وترد هذه الوسائل في المقام الأول في الفصلين الأول والسادس من الميثاق وفي قرارات الدول الأعضاء، ولا سيما القرار ٢١٧١ (٢٠١٤)، الذي يكرّس المبادئ الأساسية للمساعدة الدولية في هذا المجال.

وخلال السنوات القليلة الماضية، بذلت الأمانة العامة ومجلس الأمن وبعض المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية جهوداً كبيرة من أجل تحليل أسباب الأزمات وسبل منعها. وعلى الرغم من ذلك، لا توجد قائمة عالمية أو شاملة بمؤشرات النزاع. وهذا لا يثير الدهشة، لأن التجربة العملية للمجلس قد أثبتت أن لكل حالة مجموعة فريدة خاصة بها من العوامل التي تؤثر على تطورها، مما يعني عدم وجود صيغة عالمية لحل المشاكل. وتتطلب

ويجب توسيع نطاق الاستراتيجيات الوطنية لمنع نشوب النزاعات وبناء السلام من خلال الأنشطة التي تضطلع بها الجماعات الاقتصادية الإقليمية، التي يمكن لها، في إطار الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، أن تُسهم بفعالية في منع نشوب النزاعات في ظل الدعم القيم من الأمم المتحدة. وعلى سبيل المثال، كثيراً ما نجحت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في إدارة الأزمات على الصعيد دون الإقليمي بفضل آليتها الخاصة لمنع النزاعات وإدارتها وحلّها ووفقاً لمبدأ الولاية الاحتياطية. ويسرني أن أتمكّن من الإشارة إلى الدعوة الحازمة التي أطلقتها الجماعة الاقتصادية لاستعادة النظام الدستوري في مالي عقب انقلاب عام ٢٠١٢ وإلى وساطتها الناجحة لإنهاء الأزمة التي أعقبت الانتخابات في غامبيا. وعلاوة على ذلك، وفي سياق دون إقليمي يتسم بالعنف المجتمعي والجريمة المنظمة عبر الوطنية، يمكن أن يساعد إنشاء آليات للإنذار المبكر بمعرفة المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، مثل شبكة الإنذار المبكر والاستجابة التابعة للجماعة الاقتصادية، على منع الأزمات الناشئة، مما يتيح تفاعلي إجراء مفاوضات طويلة وشاقة في بعض الأحيان.

وترى كوت ديفوار أن الاستراتيجيات الإقليمية ودون الإقليمية ستكون أكثر فعالية إذا تلقت مزيداً من الدعم من الأمم المتحدة، وفقاً للأحكام ذات الصلة من الفصل الثامن من الميثاق. ولذلك، فقد رحّب بلدي بتوقيع الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٧. ونشيد بالتقدم الملحوظ المحرز في تنفيذ الشراكة، بما في ذلك من خلال التعاون بين الأمانة العامة للأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي، وكذلك من خلال المشاورات المنتظمة بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي.

كما أنه من المهم الاستفادة من إمكانات المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وفقاً للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. فمعرفة الوسطاء الشاملة بالحيثيات الدقيقة للنزاعات المحلية تمكن من توفير فهم أكثر دقة للحالة، وبالتالي، تيسر طرح مقترحات موضوعية وواقعية للتقريب بين مواقف الأطراف. ويسرنا بصفة خاصة أن البلدان الأفريقية تتخذ المبادرة بنشاط لمعالجة مشاكل القارة. وهذا أمر ينبغي لقيادة الاتحاد الأفريقي حقاً أن تفخر به. وفي هذا السياق، أود أن أخص بالذكر جهود الاتحاد الأفريقي فيما يخص جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان، رغم أنه غني عن القول إنه لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به.

ونقدر العمل الذي يضطلع به مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى، الذي يقوم على مبادئ الحياد، والموضوعية، والتعاون مع حكومات دول آسيا الوسطى، ويركز على التعاون مع منظمات التكامل الإقليمي، مثل الجماعة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية، ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، ومنظمة شنغهاي للتعاون. ونرى إمكانات ممتازة لإقامة شراكات بين الأمم المتحدة وهذه المنظمات، التي توسع نطاق سلطتها السياسية ومساهماتها لتعزيز الأمن الإقليمي والدولي.

وفي حين أننا أيضاً على استعداد للعمل مع الآخرين لتطوير الدبلوماسية الوقائية، فإننا نعتقد أن الوقاية ينبغي ألا تعتبر حلاً سحرياً، ولا يمكن أن تصبح ذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة. فموافقته على هذا النوع من المشاركة من جانب الأمم المتحدة يعد معياراً حاسماً بالنسبة لنا.

وختاماً، أود أن أشدد على أنه يمكن تجنب العديد من مشاكل العالم اليوم إذا جعل بعض زملائنا في مجلس الأمن مصالح الدول التي يقولون إنهم يريدون مساعدتها على رأس أولوياتهم بدلاً من إلقاء المحاضرات وفرض الجزاءات والتدابير

كل حالة نحتاجاً دقيقاً ومتوازناً ونزيهاً وبحثاً دؤوباً عن حل، وهذا هو السبب في أن الحلول الجاهزة التي تناسب جميع الحالات ليست مفيدة في هذا المجال.

إننا نعتقد اعتقاداً راسخاً بأنه لا يمكن تقديم المساعدة الدولية إلا بموافقة الأطراف في النزاع. ويجب أن تكون هذه المساعدة محايدة وبلا شروط مسبقة. كما أن المعايير المزدوجة والمناورات السياسية المقنعة التي تهدف إلى الإطاحة بالسلطات الشرعية هي أيضاً غير مقبولة. وللأسف، فإن هذه الحالات ليست قليلة الشيوع اليوم، ما يجبر الدول على أن تساورها الشكوك في الوساطة. ولا يلزمنا سوى إيراد أمثلة كالعراق وليبيا وسورية. ولا يزال المجتمع الدولي يعالج عواقب الأزمات في تلك البلدان، والتي كانت نتيجة للغزو الأجنبي الشائن.

إلا أن البعض لا يتعلم شيئاً من التاريخ. ويجري اليوم تطبيق نفس النهج على فنزويلا، حيث بدأت المرحلة الحرجة من مراحل الأزمة نتيجة للضغوط الخارجية عن طريق الجزاءات والتدخلات الأجنبية المباشرة. ولا غرابة في أن أنجح جهود الوساطة هناك هي تلك التي تبذلها الدول التي كانت ذكية بما يكفي لعدم الانحياز إلى طرف بعينه في المواجهة الداخلية بفنزويلا.

ولا يمكن أن يتحقق النجاح في منع نشوب الأزمات وحلها إلا من خلال السعي الجماعي المضني لإيجاد حلول سياسية ودبلوماسية، استناداً إلى حوار مباشر وشامل بين الأطراف المعنية. والأمم المتحدة، باعتبارها المنظمة الأكثر حجياً وتمثيلاً في العالم، في وضع مثالي يمكنها من القيام بدور محوري في جهود الوساطة على الصعيد الدولي. ولا تزال بعثات المساعي الحميدة للأمين العام ومبعوثيه ومثليه الخاصين تثبت أنها ضرورية. ومع ذلك، فإننا نعتقد أنه من الأهمية بمكان كفالة أن يتم اختيار وسطاء الأمم المتحدة على أساس معايير موضوعية مع احترام التوازن الإقليمي.

نزاع. ويمكن للمجلس، وينبغي له، أن يستخدمها كأساس لما يجريه من تحليل وما يتخذه من إجراءات.

وفي هذا السياق، تؤيد بلجيكا مواصلة عمليات الإنذار المبكر، ولا سيما تبادل المعلومات بين المجلس والأمانة العامة، بما في ذلك المعلومات المتصلة ببركيزي التنمية وحقوق الإنسان. والاستجابات المبكرة، بما في ذلك من خلال الوساطة، في أعقاب الإنذارات المبكرة، ينبغي ألا تكون بالضرورة من اختصاص مجلس الأمن وحده بل يمكن أن تشمل، حسب الاقتضاء، المساعي الحميدة للأمين العام، ومبعوثيه الخاصين، وممثليه، والمنسقين المقيمين. كما يمكن أن تجرى خارج منظومة الأمم المتحدة، كما نشهد حاليا فيما يتعلق بفرنزويلا والكاميرون. ولكن إذا لزم الأمر، يمكن للمجلس أن يبعث بإشارات تساعد في إيجاد الإرادة السياسية لحل أزمة ما ودعم جهود الوساطة هذه. بيد أن ذلك لن يكون ممكنا إلا إذا تم إخطار المجلس على النحو الواجب سلفا بوقت كاف.

وهذا يقودني إلى النقطة الثانية من بياني. إن المعلومات التي يتلقاها المجلس ستزداد قيمتها إذا أمكن أن تشمل بعدا إقليميا. وتوفر المكاتب الإقليمية للأمم المتحدة قيمة مضافة من أجل تحديد عوامل الخطر ورصد التقدم المحرز على حد سواء. ونرى أن عقد اجتماعات إعلامية أكثر دينامية وربما زيادة تواترها مع رؤساء تلك المكاتب الإقليمية سيكون أكثر قيمة في المقابل. فعلى سبيل المثال، نتطلع إلى الاستماع إلى التحليل الإقليمي للمبعوث الخاص الجديد للأمين العام للقرن الأفريقي. وتعد المكاتب الإقليمية أيضا وسيلة مثالية لدعم المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أو التعاون معها. ونرى أن هذه المنظمات تؤدي دورا رائدا في منع نشوب النزاعات والوساطة، ونشجعها على مواصلة تطوير قدراتها في هذا الصدد. كما يمكن للحوار بين البلدان في نفس المنطقة وخارج المنظمات الرسمية أن تضيف قيمة ربما عن طريق تمكين تحقيق تقارب بشأن التدابير الرامية

الاقتصادية القسرية الانفرادية عليها. فهذه النهج الانفرادية، التي تقوم على الثقة العمياء في حالة استثنائية لشخص ما وتركيزه وعدم الاستعداد للاستماع إلى آراء الآخرين، لا تمنع مجلس الأمن من التوصل إلى اتفاق بشأن النهج الجماعية فحسب، بل تقوض سلطة الأمم المتحدة أيضا. وإذا أمكننا التعامل مع هذا النوع من السلوك الخاطئ والقصير النظر، فإن إمكانات المنظمة فيما يتعلق بمسائل منع نشوب النزاعات والوساطة ستزداد زيادة كبيرة.

السيد بيكستين دو بويتسويريفا (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): أود أولا أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم جلسة اليوم. والشكر موصول لممثلي مجلس الحكماء، السيدة ماري روبنسن والسيد بان كي - مون، على كلمتهما الحكيمه الصادقة، الأمر الذي ينبغي أن يشكل مصدر إلهام لنا. كما كانت كلمتهما صريحة، وأعتقد أنهما وضعانا أمام مسؤوليتنا الفردية والجماعية بصفتنا أعضاء في مجلس الأمن.

لقد جعلت بلجيكا منع نشوب النزاعات ضمن أولوياتها. فهو أحد الأسس التي يقوم عليها النهج الشامل للحفاظ على السلام، الذي نوافق عليه. وعلى نحو ما أشرتم إليه، سيدي الرئيس، في مذكرتكم المفاهيمية المناقشة اليوم (S/2019/456)، فإن الأسباب الكامنة وراء النزاع تندرج ضمن مجالات مختلفة، وهي السلم والأمن، والتنمية، وحقوق الإنسان. ولذلك، من المنطقي أن يتعين على مجلس الأمن أن يحصل على المعلومات من تلك الركائز الثلاث من أجل تقييم الأخطار المحتملة على السلام والأمن الدوليين. ولا يقتصر الأمر على انتهاكات حقوق الإنسان والقيود المفروضة على الحيز السياسي، بل والموارد الطبيعية التي تزداد شحاً، وتدهور حيز المعيشة نتيجة للنشاط البشري، والكوارث الطبيعية، وتغير المناخ، وهي جميعا مؤشرات للتوترات التي يمكن أن تتحول في الظروف المناسبة إلى

وعلى الرغم من أن مشاركة المجتمعات المحلية هي بطبيعة الحال المسؤولية الرئيسية للعنصر المدني وعنصر الشرطة، فمن المهم أيضا أن تحظى بدعم من العناصر العسكرية للبعثات. ونرحب بالجهود المبذولة في ذلك الصدد في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، على سبيل المثال. وامتلاك زمام عمليات الوساطة ومنع نشوب النزاعات على الصعيد الوطني يزيد من فرص نجاحها. ويصدق ذلك القول بصفة خاصة عندما تشارك النساء كوسيطات ومفاوضات وشاهدات في تلك العمليات.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٠.

إلى تخفيف حدة التوترات، التي ستكون مفيدة للغاية في الشرق الأوسط، على سبيل المثال. ويمكن للأمم المتحدة أن تدعم إجراء حوارات غير رسمية في هذا المجال أيضا.

ثالثا، أود أن أشدد على أهمية الصلة بين المنع والوساطة، بما في ذلك على المستوى المحلي، وعمليات حفظ السلام. وتؤيد بلجيكا رغبة الأمين العام في زيادة الخبرة في مجال الوساطة داخل البعثات، وتعزيز الشراكات مع الجهات الفاعلة في مجال الوساطة على الصعيد المحلي والوطني. فالوساطة بحاجة إلى اتباع نهج متكامل وملائم لكل حالة على حدة وجيد التنسيق. ويساعد إشراك البعثات مع المجتمعات المحلية، بما في ذلك السلطات المحلية والزعماء التقليديون أو الدينيين والجهات الفاعلة الأخرى في الميدان، على منع التوترات المحلية من تأجيج نزاعات، وتساعد، بصورة إيجابية، في بناء السلام من خلال تحقيق المصالحة المحلية.